unesco

أبرز النقاط

تحويل التعليم لتحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع

دراسة استقصائية حول الإجراءات القطرية لتحويل التعليم

التعليم 2030

اليونسكو – منظمة رائدة للتربية والتعليم على الصعيد العالمي
تعتبر اليونسكو التربية والتعليم الأولوية الكبرى للمنظمة، إذ يندرج التعليم في صِداد حقوق الإنسان الأساسية ويرسي القواعد اللازمة لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وتتولى اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم، ريادة المساعي العالمية والإقليمية الرامية إلى تحقيق التقدم المنشود في هذا المجال، تعزيز قدرة نُظم التعليم الوطنية على التكيف والصمود وتلبية احتياجات جميع المتعلمين، وقيادة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية المعاصرة من خلال التعلّم الذي يتيح إحداث التغيير المنشود، مع التركيز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين وعلى أفريقيا في كل أعمال المنظمة.

جدول الأعمال العالمي للتعليم حتى عام 2030
لقد عُهد إلى اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم، بريادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام 2030. ويندرج جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 في إطار المساعي العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر عن طريق تحقيق 17 هدفاً للتنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بدون التعليم. وتشتمل هذه الأهداف على هدف خاص بالتعليم، وهو الهدف 4 الذي يرمي إلى "**ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع**". ويقدم إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 الإرشادات اللازمة لتحقيق هذا الهدف النبيل والالتزام بالتعهدات الطموحة التي ينطوي عليها.

unesco
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

التعليم 2030

صدر في عام 2024 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو 2024

الانتفاع الحر بهذا المنشور متاح بموجب ترخيص نسبة المصنَّف إلى صاحبه – غير تجاري – منع الاشتقاق 3.0 منظمة دولية حكومية (CC-BY-SA 3.0 IGO) (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/). ويوافق المنتفعون بمحتوى هذا المنشور على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو (https://www.unesco.org/ar/open-access/cc-sa).

الصور التي تحمل علامة النجمة (*) غير مشمولة بالترخيص CC-BY-SA ولا يجوز استخدامها أو استنساخها من غير الحصول على ترخيص مسبق من أصحاب حقوق المؤلِّف الخاصة بها.

العنوان الأصلي: *Transforming Education Towards SDG 4: Report of a global survey on country actions to transform education; highlights*

صدر في عام 2024 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

ولا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أن تخومها .

ولا تعبّر الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور إلا عن رأي كاتبها، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بأي شيء.

صورة الغلاف: © UNESCO/Emily Pinna؛ *palidachan/Shutterstock.com؛ *JOKE_PHATRAPONG/Shutterstock.com؛ *George Rudy/Shutterstock.com؛ غصن الشجرة: عمل أصلي أنجزته Aurélia Mazoyer

تصميم الغلاف: Aurélia Mazoyer

التصميم الجرافيكي: اليونسكو

الأيقونات: *Denys Drozd/Shutterstock.com؛ *mugiberkah/Shutterstock.com؛ *TMvectorart/Shutterstock.com؛ *Skylines/Shutterstock.com؛ *JB Studio Design/Shutterstock.com؛ *The Studio/Shutterstock.com؛ *Sudowoodo/Shutterstock.com؛ *Pranch/Shutterstock.com؛ *kosmofi sh/Shutterstock.com؛ *Lunaraa/Shutterstock.com؛ *lanastace/Shutterstock.com؛ *GoperVector/Shutterstock.com

الطباعة: اليونسكو

طُبع في فرنسا

جـــدول المحتويـــــات

1. المقدمة 4

2. الرسائل الرئيسية 5

3. مسارات التحوّل 8

4. الإجراءات القطرية لتحويل التعليم 10

4.1 الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين 12

4.2 المدرسون 13

4.3 محتويات وطرق التعلّم 15

4.4 الحوكمة وإدارة البيانات 16

4.5 التحول الرقمي والتعلّم 18

4.6 الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة 19

4.7 التعليم العالي والبحث 21

4.8 التعافي من كوفيد-19 22

4.9 مشاركة الشباب 23

5. تمويل التعليم 25

5.1 التمويل المحلي 25

5.2 المساعدة الدولية للتعليم 27

المراجع 29

1. المقدمة

فيما يلي ملخص للتقرير الذي أعدته اليونسكو وسينشر قريباً بعنوان «تحويل التعليم لتحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع: تقرير عن دراسة استقصائية حول الإجراءات القطرية لتحويل التعليم».

التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان يُمكّن حقوق الإنسان الأخرى. وتتمثل رؤية هدف التنمية المستدامة الرابع – «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع» – في تحويل حياة الناس من خلال التعليم من خلال الاقرار بالدور الحاسم للتعليم باعتباره محرّكاً للتنمية وتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

ومع اقتراب الموعد النهائي في عام 2030، تتفاقم أزمة التعليم العالمية، حيث يوجد 250 مليون طفل وشاب خارج المدارس[1] ويفتقر 40 بالمائة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية إلى مهارات القراءة الأساسية، مع وجود فوارق وأوجه عدم مساواة كبيرة ومستمرة بين البلدان وداخلها.[2] وهناك نقص قدره 44 مليون معلّم في جميع أنحاء العالم[3] وفجوة تمويل سنوية قدرها 97 مليار دولار أمريكي للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا لتحقيق غاياتها الوطنية المتعلّقة بهدف التنمية المستدامة الرابع.[4] ويعتبر الالتزام السياسي والإجراءات المستهدفة أمراً أساسياً لعكس هذه الاتجاهات.

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن خطتنا المشتركة، المستوحى من تقرير لجنة اليونسكو الدولية المعنية بمستقبل التعليم، وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً: عقد اجتماعي جديد للتربية،[5] عن قمة تحويل التعليم لعام 2022 الرامية إلى صياغة رؤية مشتركة للتعليم وتسريع التقدم نحو هدف التنمية المستدامة الرابع.[6] ومثّلت قمة تحويل التعليم منصة لإعادة التفكير في غرض التعليم ومحتواه وسبل تقديمه بالإضافة إلى تحفيز الطموح والالتزام السياسي، ما أفضى إلى 143 بيان التزام وطني وعدد من نداءات العمل.

وطلبت اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بهدف التنمية المستدامة الرابع التي تم تكليفها بقيادة متابعة قمة تحويل التعليم، من الأمانة العامة المشتركة بين الوكالات ومقرها اليونسكو تطوير لوحة متابعة للالتزامات والإجراءات القطرية لتحويل التعليم كأداة لرصد التزامات البلدان.

وأطلقت اليونسكو، عشية انعقاد لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023، لوحة متابعة الالتزامات القطرية التي تعرض تحليل التزامات 143 بلداً، كما تمّت دعوة الدول الأعضاء للمشاركة في دراسة استقصائية حول الإجراءات القطرية لتحويل التعليم. وأكملت 91 حكومة قطرية (46.7 بالمائة) الدراسة الاستقصائية. ومن بين هذه البلدان، قدم 73 بلداً (51.1 بالمائة من 143 بلداً قدم التزامات) بيانات الالتزام الوطنية وإجابات على الدراسة الاستقصائية.

ما هو تحويل التعليم؟

- يتضمّن **تحويل التعليم** إعادة التفكير في غرض التعليم ومحتواه وأساليب التدريس والتعلّم باعتباره عملية شاملة تستمر مدى الحياة، ما يضمن تكيفه مع المشهد العالمي سريع التغير قصد تلبية احتياجات كل فرد يساهم بعد ذلك في مستقبل سلمي وشامل ومستدام للإنسانية والكوكب.
- وتُناقش **الإجراءات التي تفضي إلى التحوّل** على نطاق واسع وشامل، وتشير إلى التدابير أو الاستراتيجيات أو السياسات على مختلف المستويات التي ترمي إلى إعادة تصور النظم التعليمية لتحويل التعليم. وتشمل الإجراءات التي تفضي إلى التحوّل تحسينات تدريجية أو صغيرة النطاق وتغييرات منهجية أكبر تتماشى بشكل أفضل مع الاحتياجات المتطورة للمتعلّمين ضمن عقد اجتماعي جديد.

نداءات العمل التي تم إطلاقها خلال قمة تحويل التعليم

- المساواة بين الجنسين وتمكين الفتيات والنساء في التعليم ومن خلاله
- التعلّم الرقمي العام الجيد للجميع
- تخضير التعليم
- معالجة أزمة التعلّم
- التعليم في حالات الأزمات
- الاستثمار أكثر، والاستثمار بشكل أكثر إنصافاً، والاستثمار بشكل أكثر كفاءة

2. الرسائل الرئيسية

1. لا توجد طريقة واحدة لتحويل التعليم.

- ينبغي وضع مناهج تحويل التعليم في سياق الواقع الفريد لكل بلد، بما في ذلك البيئة السياسية، والقدرة المؤسسية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- لتحسين نجاح التحوّل، ينبغي النظر في أربعة شروط حاسمة: (1) الرؤية المشتركة وتملّك جدول أعمال التحول، (2) السياسات والاستراتيجيات المتوافقة، (3) مشاركة الجهات الفاعلة المحلية وتمكينها و(4) هياكل الحوكمة الفعالة للمساءلة والالتزام.

7/10

أفادت **سبعة من أصل عشرة** بلدان أنها أدمجت التزامات قمة تحويل التعليم في سياساتها و/أو خططها التعليمية الوطنية من خلال المراجعات التشاركية.

وفي حين يتم الإبلاغ عن العديد من الإجراءات التي تفضي إلى التحول، حظيت آليات تقييم **فعاليتها بتركيز أقل**.

2. يُعدّ تمويل التعليم أمراً حيوياً لجدول أعمال تحويل التعليم، غير أن التمويل الكافي والمستدام للتعليم لا يزال يمثل تحدياً مستمراً.

- تحتاج البلدان إلى حشد أموال إضافية لتحقيق أهدافها الوطنية المتعلقة بهدف التنمية المستدامة الرابع، مع تحسين الاستخدام الفعال والناجع لهذه الموارد. ويتطلب تحويل تمويل التعليم حلول تمويل عالمية ومستدامة ومنهجية.
- ويقتضي التمويل الفعال للتعليم الحد من أوجه القصور، وتعزيز الحوكمة، وربط الاستثمارات بنتائج التعليم، وضمان المساءلة لتعظيم تأثير الاستثمارات في هذا القطاع وقيمتها مقابل المال.
- وتظل المساعدة الدولية حيوية، كعنصر مكمّل للموارد المحلية، لدعم البلدان في تحفيز تحويل القطاع. ويتعيّن على البلدان والمجتمع العالمي زيادة الاستثمار في التعليم من جميع المصادر، بما في ذلك من خلال حلول التمويل المبتكرة المكملة للموارد العامة المحلية، وتحسين تعبئة الموارد والتعاون بين القطاعات.

تمثل الموارد المحلية الحصة الأكبر من تمويل التعليم (حوالي 97 بالمائة). وأبلغ 86 بالمائة من البلدان، في المجمل، عن اتخاذ **خطوات ملموسة** نحو تحسين التمويل المحلي للتعليم، مع إجراءات تركّز على زيادة حجم التمويل العام للتعليم وعلى حماية ميزانيات التعليم في أوقات الأزمات والقيود المالية.

ولا يفي سوى عدد قليل من البلدان المانحة بالمعيار المتمثل في تخصيص 0.7 بالمائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، في حين يخصّص عدد أقل منها نسبة 15 بالمائة الموصى بها للتعليم. وأفاد زهاء **نصف البلدان** المانحة المجيبة **(48 بالمائة)** عن اتخاذ **إجراءات ملموسة** نحو تحسين المساعدة الدولية للتعليم، بما في ذلك دعم العدالة الضريبية العالمية وإصلاحات النظام الضريبي على المستوى القطري قصد توسيع الحيز المالي للسماح بمزيد من الإنفاق الحكومي على التعليم.

3. أبلغت جميع البلدان عن اتخاذ إجراءات نحو الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين، ولكن لا تزال هناك فجوات.

- رغم التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام الشمول، ما يؤكد الحاجة إلى استراتيجيات هادفة لمعالجة هذه التحديات المستمرة.
- ويكون اللاجئون وغيرهم من الأطفال والشباب النازحين قسراً عرضة أكثر من غيرهم لخطر الإقصاء التعليمي. لذا، تبذل البلدان جهوداً لإدراج اللاجئين والأطفال والشباب النازحين في خططها وأنظمتها التعليمية الوطنية.

اتخذت جميع البلدان المجيبة البالغ عددها 91 بلداً إجراءات نحو الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين – وهو شعور يوجد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويقضي بعدم ترك أي شخص يتخلّف عن الركب – مع إيلاء اهتمام و**دعم** خاصين **للفتيات والنساء**، إلى جانب المتعلّمين الذين يواجهون تحديات مختلفة تجعلهم أكثر هشاشة، بما في ذلك الإعاقة والفقر والإقامة في المناطق النائية أو الريفية.

4. يشمل التحول الرقمي جميع المجالات المواضيعية، ويسلط الضوء على مساهماته الحاسمة في تحويل التعليم.

- يجب، استرشاداً بمبادئ الشمول والإنصاف والجودة وإمكانية الوصول، استخدام ثلاثة «مفاتيح»، وهي المحتوى والقدرات والاتصال، لإطلاق العنان لقوة التعلّم الرقمي، لتسهيل الوصول إليه على الصعيد العالمي وتحويله إلى ركيزة أكثر موثوقية للتجارب التعليمية الشاملة.

وتستثمر البلدان في تعزيز دعم المعلّمين وتطويرهم من خلال الاستفادة من **الأدوات الرقمية** في ممارساتهم التعليمية.

قطعت كلّ البلدان على مستوى العالم تقريباً التزامات وأبلغت عن الإجراءات التي اتخذتها في مجال **التعلّم الرقمي**، مع إعطاء العديد منها الأولوية لتوسيع الاتصال بالإنترنت للأغراض التعليمية وتعزيز المساواة والشمول.

وتُعتبر جودة محتوى التعلّم الرقمي مصدر قلق مهمل نسبياً، حيث لم يقدم سوى عدد قليل من البلدان أمثلة على **منصات التعلّم الرقمي** المعتمدة من الحكومة. ويجب أن تكون منصات التعلّم الرقمية متاحة مجاناً مع السعي لحماية خصوصية البيانات والرفاهية الرقمية للمتعلّمين والمعلّمين.

5. يتطلب تحويل التعليم إعطاء الأولوية للاستثمارات في مهنة التدريس، وضمان أن يكون المعلّمون مؤهلين، ومدربين مهنياً ومتحمسين وأن يحظوا بالدعم الجيد.

- يُعدّ المعلّمون العوامل الرئيسية في تحويل التعليم. وتعتبر معالجة النقص العالمي للمعلمين، والذي يقدر بنحو 44 مليوناً بحلول عام 2030[7]، أولوية ملحة تتطلب تخطيطاً منهجياً لتوظيف المعلّمين وتدريبهم والاحتفاظ بهم.

لضمان قدرة المعلّمين على تلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعلمين في خضم المتطلبات التعليمية المتطورة، تتخذ تسعة من كل عشرة بلدان إجراءات تحويلية في **تدريب المعلّمين وتطويرهم المهني** ضمن المهارات التربوية الجديدة والأدوات الرقمية والمناهج المتجددة.

ويُعدّ **تحسين ظروف العمل** والاستقلال المهني أمراً ضرورياً لجعل مهنة التعليم أكثر جاذبية والحفاظ على توفير عدد كاف ومستدام من المعلّمين. رغم ذلك، أبلغ عدد أقل نسبياً من البلدان – ستة من كل عشرة – عن اتخاذ إجراءات في هذه المجالات الحيوية.

6. يُعدّ اعتماد نهج شامل ومستمر مدى الحياة يتناول تنمية ورفاهية المتعلمين الأفراد والمجتمع من الأمور المحورية في التحول التعليمي.

توجد إعادة التفكير في غرض التعليم ومحتواه وتقديمه في صميم تحويل التعليم، من خلال منظور التعلّم مدى الحياة في ضوء التحولات متعددة الأبعاد التي يواجهها عالم اليوم. وبعد تعميم هذه الجوانب التحويلية في المناهج الدراسية، يتمثّل التحدي في تطوير القدرات والظروف والعمليات اللازمة لتنفيذها بفعالية، داخل الفصول الدراسية وخارجها.

أبلغت جميع البلدان تقريباً (95 بالمائة) عن إجراءات **لتجديد محتويات المناهج الدراسية** وتحديثها، كما أبلغ 88 بالمائة من البلدان عن تحديث المناهج التربوية.

وتدمج ثمانية من كل عشرة بلدان التعليم من أجل **التنمية المستدامة**، بما في ذلك تخضير التعليم، ومهارات العمل، بما في ذلك التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، في عمليات التدريس والتعلّم الخاصة بها استجابة لأزمة المناخ العالمية ولتطور متطلبات سوق العمل بمفعول بالتحول الأخضر والرقمي.

وبرزت **الرعاية والتعليم المتكاملان في مرحلة الطفولة المبكرة** كأحد المجالات المواضيعية التي سجلت أعلى مستوى من الإجراءات القطرية المبلغ عنها (92 بالمائة) وثاني أكبر فرق مقارنة بمستوى الالتزام (55 نقطة مئوية) بعد مشاركة الشباب (56 نقطة).

وأبلغت ثلاثة أرباع البلدان المجيبة عن إجراءات تحويلية لتعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين لدى المتعلمين، والتعلّم الاجتماعي والعاطفي، والصحة البدنية والعقلية والرفاهية. ولا يزال التحدي المتمثّل في تطوير القدرات والظروف والعمليات اللازمة **للتنفيذ الفعال داخل الفصول الدراسية وخارجها** قائماً.

7. هناك حاجة إلى مشاركة حقيقية وهادفة من جانب أصحاب المصلحة، وخاصة الشباب والطلاب والمعلّمين، والحوكمة الفعالة لتحويل التعليم.

يُعتبر وضع مشاركة الشباب ضمن الإطار القانوني القطري، وتطوير سياسة الشباب وتمويلها، ودعوة القادة الشباب للجلوس على طاولة صنع القرار خطوات طبيعية واستراتيجية يجب وضعها بالاشتراك مع الشباب.

تشهد **مشاركة الشباب** في التعليم ارتفاع مطرداً، حيث أفادت ثلاثة أرباع البلدان عن اتخاذ إجراءات لإشراك ناخبيها الشباب.

للوفاء بالتزاماتها الوطنية لتحويل التعليم، تسعى العديد من البلدان إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع والغايات الوطنية من خلال نهج يفضي إلى التحوّل يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره، بالاعتماد على الأنظمة وآليات التنسيق القائمة.

3. مسارات التحوّل

يبيّن الفصل الثاني كيف أحدثت البلدان تحولاً في التعليم بالإشارة إلى «مسارات التحول» الأربعة المترابطة (**الشكل 1**) والاستراتيجيات الإرشادية المقترحة في المذكرة التوجيهية للجنة التوجيهية الرفيعة المستوى، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة في مراحل مختلفة من الدورة السياسية: «خلق تملّك أوسع وأعمق للالتزام»، «من الالتزام إلى خطة السياسة»، «من السياسات والتخطيط إلى العمل»، و«المساءلة على الالتزامات والإجراءات والنتائج».

الشكل 1. أربعة متطلبات أساسية لتحسين نجاح التحوّل

يتطلّب تحويل التعليم اتباع مقاربة شاملة. وتبيّن الدراسة الاستقصائية أن البلدان تخطو خطوات حثيثة لتحويل أنظمتها التعليمية، مع اتباع مقاربات مختلفة مصممة لتناسب سياقاتها المحددة (**الشكل 2**).

1. يتضمن **خلق تملّك أوسع وأعمق** للالتزامات ما يلي: (أ) توعية الوزارات والوكالات خارج قطاع التعليم بالرسالة العالمية والالتزامات الوطنية ومدى أهمية مساهمتها وتعاونها في تحويل التعليم و(ب) التواصل مع الجهات الفاعلة المحلية والمدرسية لضمان دعمها للتحول. وأبلغت غالبية البلدان عن إشراك أصحاب المصلحة من خلال الاتصال والتشاور والحوار بين الحكومة بأسرها والحوار الاجتماعي. وأفاد عدد قليل من البلدان (38 بالمائة) عن إنشاء منصات إلكترونية يسهل الوصول إليها من أجل النشر على نطاق أوسع.

2. **من الالتزام إلى السياسات والتخطيط:** توفّر الإرادة السياسية والزخم اللذان ولّدتهما قمة تحويل التعليم فرصة لإدماج جدول أعمال التحول في السياسات والخطط الوطنية القائمة. وأدمجت سبعة من أصل عشرة بلدان التزامات قمة تحويل التعليم في سياساتها أو خططها التعليمية الوطنية.

3. **من السياسات والتخطيط إلى العمل:** يتطلب تنفيذ السياسات والخطط تحديد الحلول الضرورية للتغلب على العقبات المحددة للبلد وسبل الاستفادة من عوامل التمكين. وهذا أمر حيوي بشكل خاص عند السعي إلى مواءمة أولويات السياسات والاستراتيجيات بين أصحاب المصلحة وحشد الدعم للمنفذين على المستوى المحلي، ولا سيما المدارس والمعلّمين. وأبلغ 68 بالمائة من البلدان عن تحديد عوامل تمكين التنفيذ والعقبات. وأبلغت إستونيا والإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، عن إشراك أصحاب المصلحة بشكل فعّال لتحديد تحديات التنفيذ ومعالجتها قصد ضمان المواءمة على جميع المستويات.

4. وتعتمد **المساءلة على الالتزامات والإجراءات والنتائج** مقاربة مزدوجة، على الصعيد العالمي من خلال تقارير الدول الأعضاء عن التقدم الذي أحرزته نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع ومتابعة قمة تحويل التعليم، وداخل كل بلد حيث يتم تمكين جهات فاعلة متنوعة لتكون مسؤولة عن أدوارها في هذه المساعي. وأفاد 70 بالمائة من البلدان عن استخدام آليات الرصد والتقييم، لكن 49 بالمائة فقط أبلغ عن تطوير مصفوفات جديدة أو إجراء تعديلات على المصفوفات القائمة. وتعمل ألبانيا والسنغال، على سبيل المثال، على تعزيز أنظمة المعلومات الخاصة بإدارة شؤون التعليم لدمج مؤشرات التحول.

الشكل 2. النسبة المئوية للبلدان التي تنفذ استراتيجيات بشأن مسارات التحول (العدد = 91)

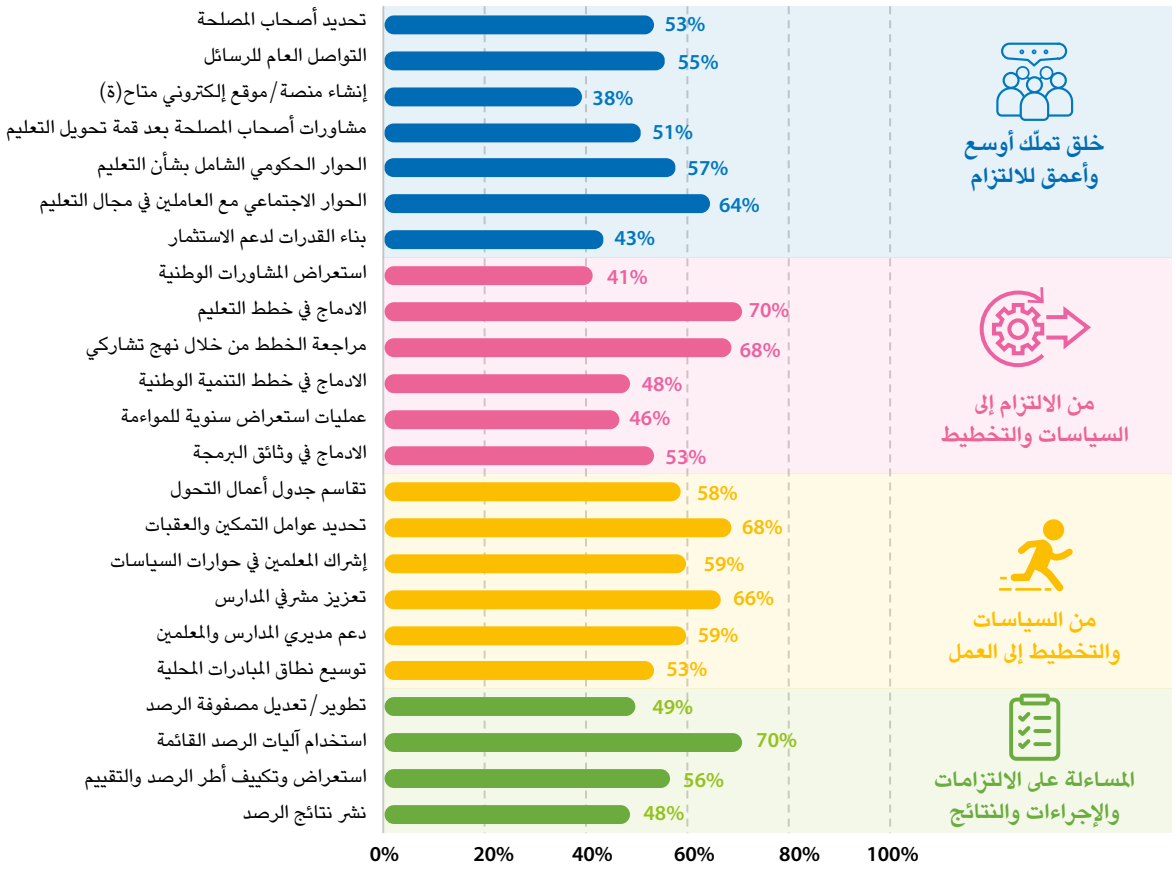

4. الإجراءات القطرية لتحويل التعليم

خضعت بيانات الالتزامات الوطنية للتحليل وفقاً لـ9 محاور و37 موضوعاً فرعياً (**الشكل 3**). وسألت الدراسة الاستقصائية البلدان عن الإجراءات التحويلية المستوحاة من الاستراتيجيات التعليمية والتدريبية التي أطلقتها أو أنجزتها نحو تحقيق بيانات الالتزام الوطنية الخاصة بها.

ويقدّم الفصل الثالث «الإجراءات القطرية لتحويل التعليم» تحليلاً للإجراءات التحويلية التي تجري في البلدان فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية التسعة. ويبيّن الفصل أولاً إلى أي مدى قامت البلدان بتجسيم التزاماتها من خلال استخدام الإطار التحليلي المستخدم في لوحة متابعة الالتزامات والإجراءات القطرية. ثم يتعمّق في التحولات الناشئة باستخدام الأمثلة القطرية والممارسات الجيدة، مع التركيز بشكل خاص على الإجراءات التحويلية المتعلقة بنداءات العمل المواضيعية الخمسة.

الشكل 3. الالتزامات القطرية: النسبة المئوية للبلدان التي قدمت التزامات حسب الموضوع الفرعي (العدد = 143 بلداً)

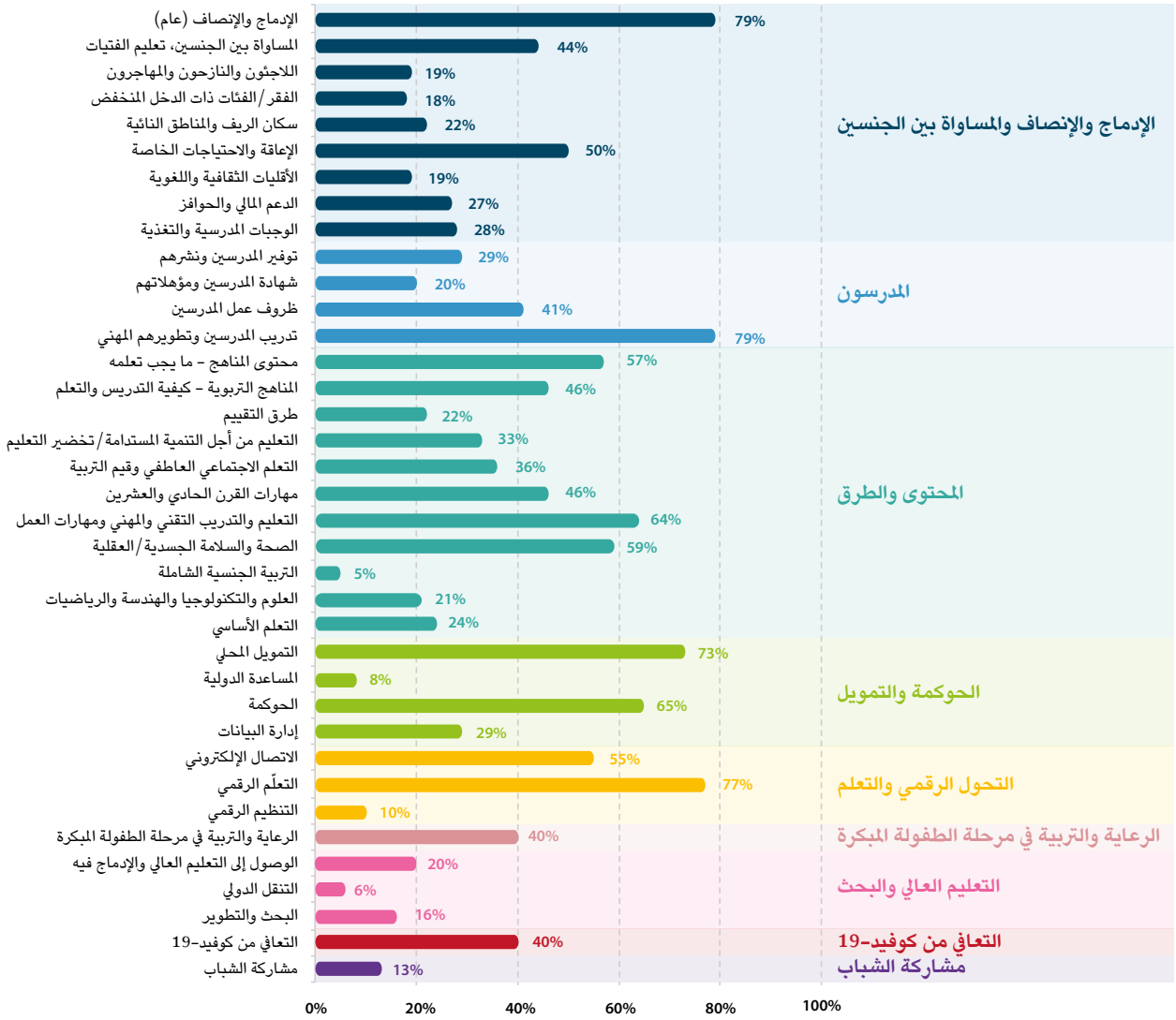

وبما أنّ بيانات الالتزام الوطنية صمّمت لتكون موجزة ولتركّز على عدد صغير من المجالات ذات الأولوية، هناك اختلافات واضحة في المواضيع المواضيعية التي التزمت بها البلدان. وترتبط المجالات المواضيعية الخمسة الأولى ارتباطاً وثيقاً بمسارات العمل المواضيعية الخمسة لقمة تحويل التعليم (مدارس شاملة ومنصفة وآمنة وصحية؛ والتعلّم والمهارات؛ والمعلّمون؛ والتعلّم والتحول الرقميان؛ وتمويل التعليم).

غالباً ما تتجاوز إجراءات البلدان التزاماتها المعلنة، ما يبرز أنّ عدم التزام بلد ما بمجال مواضيعي محدد لا يعني أنّه لم يتخذ إجراءات.

يعرض **الشكل 4** النسب المئوية للبلدان التي أبلغت عن اتخاذ إجراءات حسب المجال المواضيعي. ونفذت البلدان إجراءات تحويلية في المجالات المواضيعية غير الواردة في بيانات التزاماتها الوطنية، لا سيما في مجال الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة وجهود التعافي من كوفيد-19. ويجدر ذكر أنّ 18 بالمائة فقط من بيانات الالتزام الوطنية عبرت عن التزامات بإشراك الشباب، لكن ثلاثة أرباع البلدان أبلغت عن اتخاذ إجراءات في إطار هذا الموضوع.

الشكل 4. الإجراءات القطرية: النسبة المئوية للبلدان التي اتخذت إجراءات حسب الموضوع الفرعي (العدد = 91 بلداً)

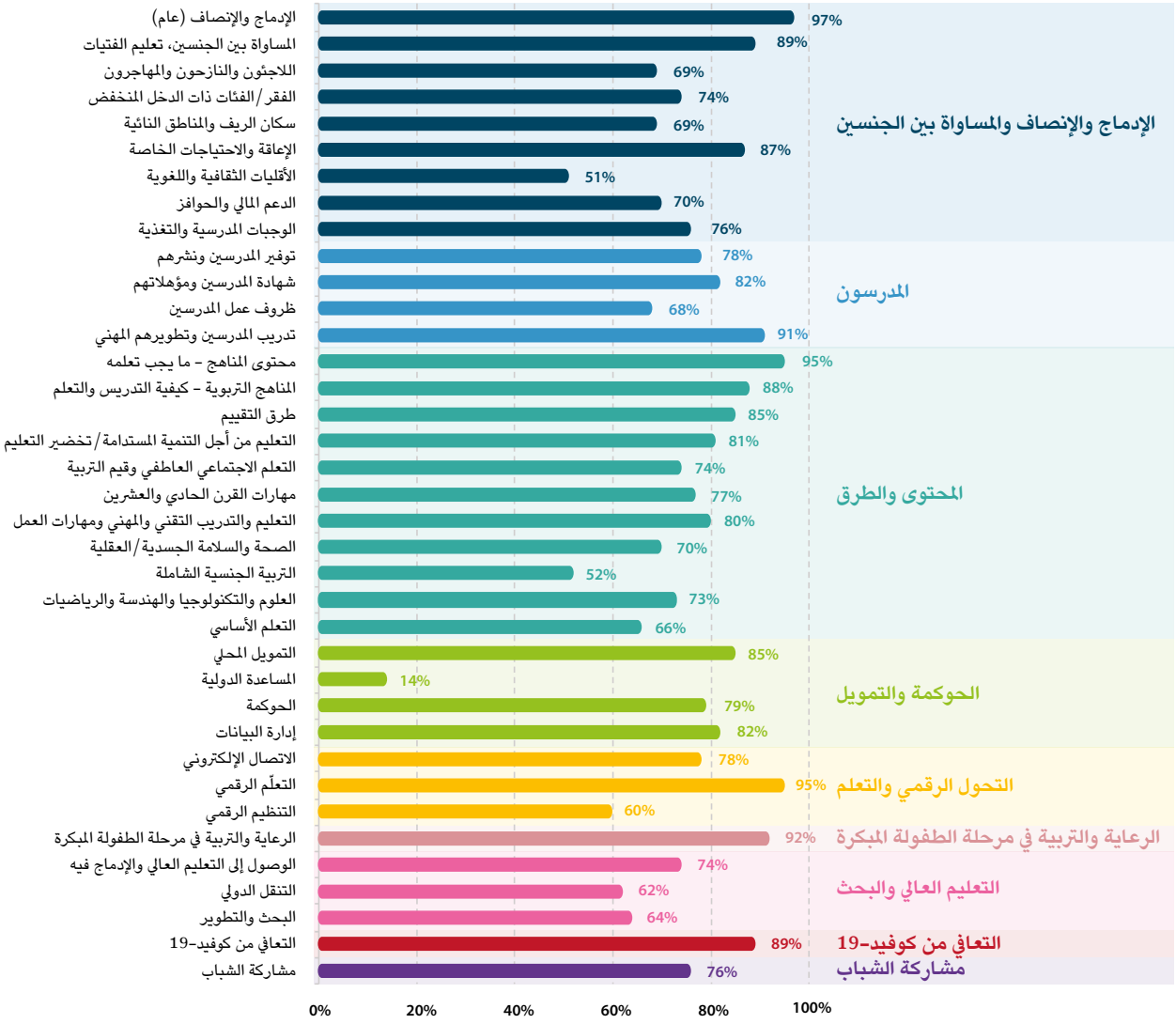

1.4 الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين

يُعدّ الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ويُمثّل الإدماج مساراً يفضي للتحوّل لكلّ من النظام التعليمي والمجتمع برمّته.[8] ويضمن أن يكون لجميع المتعلمين، بغض النظر عن ظروفهم وخصائصهم وقدراتهم الفردية، إمكانية وصول غير مقيدة إلى التعليم الجيد والقدرة على المشاركة فيه. ولتحقيق ذلك، يجب أن يخضع نظام التعليم نفسه لعملية تحوّل لتقدير التنوع والاستجابة له، والقضاء على جميع أشكال التمييز.

يوضح **الشكل 5** أنّ 36 بلداً (49 في المائة)، من بين 73 بلداً قدم بيان التزام وطني وأكملت الدراسة الاستقصائية، لم تلتزم على وجه التحديد بالمساواة بين الجنسين و/أو تعليم الفتيات والنساء ولكنها اتخذت إجراءات. إذ أبلغ 89 بالمائة من جميع البلدان المجيبة البالغ عددها 91 بلداً عن اتخاذ إجراءات بشأن هذا الموضوع الفرعي.

الشكل 5. مقارنة الالتزامات والإجراءات القطرية لكل موضوع فرعي تحت الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين (العدد = 73 بلداً)

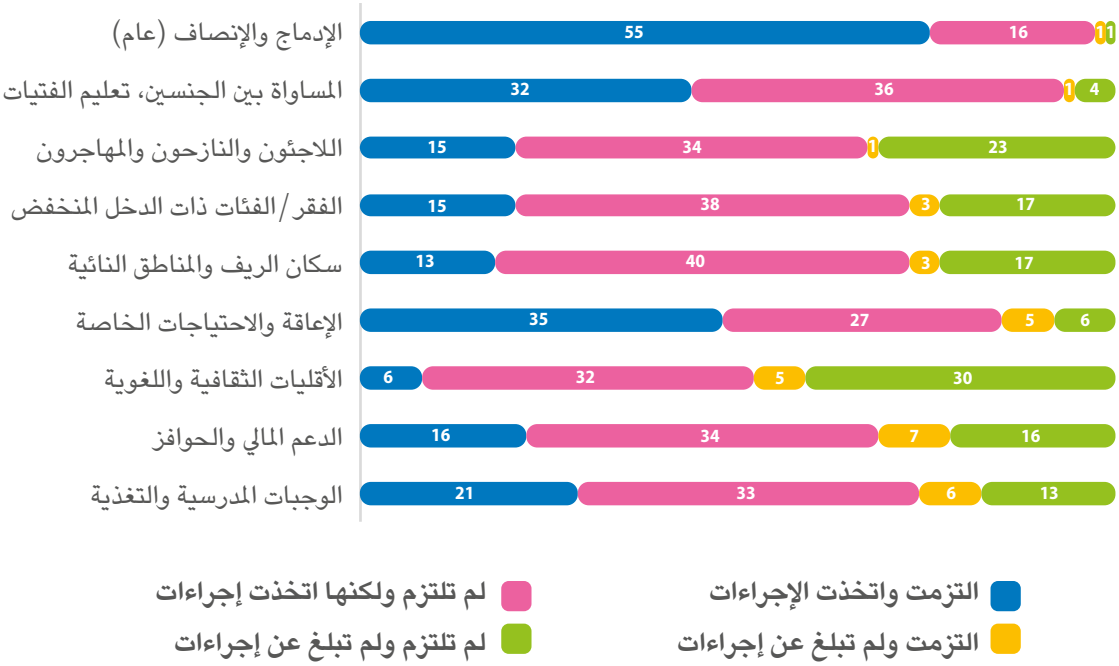

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
القضاء على الصور النمطية وأوجه التمييز القائمة الجنسانية لتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج في أنظمة التعليم.	طرحت ألبانيا، والأرجنتين، وبلجيكا، والبرازيل، وكوت ديفوار، والسلفادور، وإستونيا، وألمانيا، ولاتفيا، والسنغال، وزامبيا مبادرات لزيادة وعي المعلّمين بآثار الصور النمطية الجنسانية. وقامت الأرجنتين بتحديث سياساتها التعليمية بما يتوافق مع القانون الوطني (القانونان 26.150 و26.206). وتقتضي هذه القوانين تنفيذ إجراءات تعليمية شاملة وعالمية في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. كما تضمن حصول الطلاب على التربية الجنسية الشاملة في جميع المؤسسات التعليمية، سواء كانت عامة أو خاصة، على جميع المستويات والأساليب.

تنفيذ تغييرات منهجية لإدماج الأفراد ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في التعليم.	نفذت البحرين برامج تعليمية خاصة في 175 مدرسة عادية. ويتضمن جزء من هذه المبادرة إجراء برامج توعية للمعلمين والموظفين الإداريين وسلك الطلاب برمّته للتأكد من كون المدارس مجهزة لتلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من التعلّم في المدارس العادية.
مكافحة الفقر من خلال الاستثمار في التعليم وتعزيز برامج التعلّم الشامل.	ترمي استراتيجية التعليم في لبنان لعام 2025 إلى توفير فرص متساوية للأطفال المستضعفين، من اللبنانيين واللاجئين على حد سواء، من خلال رسوم دراسية تمولها الحكومة للصفوف من روضة الأطفال حتى الصف التاسع وبرنامج «المال مقابل التعليم» الذي يساعد على تغطية النفقات غير الدراسية، ويستفيد منها زهاء 90000 طالب من الفئات الأكثر هشاشة في المدارس العامة. وسيساعد هذا الدعم المالي الذي يتراوح بين 15 و20 دولاراً أمريكياً شهرياً لكل طفل على مدار عامين متتاليين في تخفيف الضغوط الاقتصادية التي غالباً ما تدفع الأسر نحو حلول قصيرة الأجل مثل عمالة الأطفال أو الزواج المبكر للفتيات. كما تهدف هذه المبادرة بالتالي إلى المساهمة في الحد من عمالة الأطفال.
تعزيز فرص حصول الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات على التعليم من خلال أنظمة تعليمية شاملة.	تسمح كوستاريكا للاجئين والمهاجرين بالوصول إلى مختلف الخدمات التعليمية العامة. وقامت إستونيا بدمج زهاء 80000 لاجئ أوكراني في نظامها التعليمي من خلال توفير دعم مالي ومادي ونفسي هام.

2.4 المدرسون

يلعب المعلّمون دوراً حاسماً في دعم الحق في التعليم ويكون لهم تأثير كبير على تعلّم الطلاب ورفاههم. ويعتمد تحويل التعليم على معلّمين مدربين تدريباً جيداً، ومحترفين، ومتمكّنين، ومتحمسين للغاية، ويحظون بالدعم الجيد. بالإضافة إلى النقص العالمي في المعلّمين الذي يقدر بنحو 44 مليوناً، أدت جائحة كوفيد-19، إلى جانب الانتقال إلى التعلّم الرقمي وأوجه عدم المساواة الحالية، إلى زيادة الطلب على تحويل مهنة التدريس وممارستها. واستجابة لهذه التحديات، شكّل الأمين العام للأمم المتحدة فريقاً رفيع المستوى معنياً بمهنة التدريس أصدر مجموعة من التوصيات ركزت على تعزيز استقلالية المعلّمين، وزيادة الاستثمار في تدريب المعلّمين، وتعزيز الشمولية والإنصاف في التعليم.[9]

يبيّن **الشكل 6** أن 58 بلداً من أصل 73 بلداً (79 في المائة) قدمت بيانات التزام وطنية وأكملت الدراسة الاستقصائية ترجمت التزامها بتحويل تدريب المعلّمين والتطوير المهني إلى أفعال، في حين أبلغت 10 بلدان إضافية (14 بالمائة) عن إجراءات مماثلة دون التعهد صراحة بالتزامها بهذه المناسبة.

الشكل 6. مقارنة الالتزامات والإجراءات القطرية لكل موضوع فرعي بخصوص المدرسين (العدد = 73 بلداً)

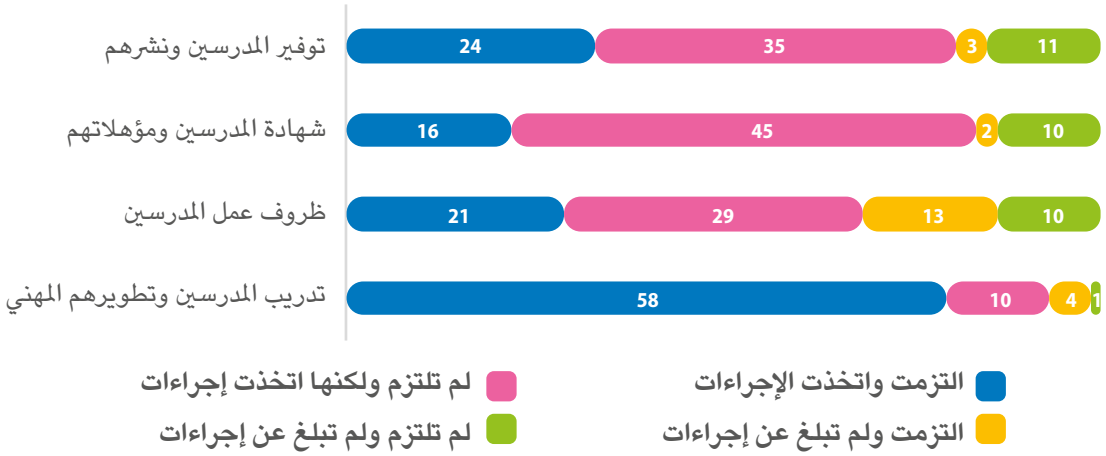

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
معالجة النقص في المعلّمين من خلال التمكين وتعزيز التدريب والتعاون.	تعالج إستونيا وألمانيا وأيسلندا وإندونيسيا ومملكة هولندا وقيرغيزستان وموريشيوس وسويسرا نقص المعلّمين من خلال برامج التدريب المهني والإصلاحات التشريعية وحملات التوظيف والتعاون بين الحكومات والمؤسسات التعليمية. واتخذت موريشيوس إجراءات لحل النقص الخطير في معلمي المدارس الابتدائية من خلال إنشاء وظائف إضافية لمعلمي المدارس الابتدائية في جميع المجالات الدراسية وتوظيف 600 معلم متدرب في المدارس الابتدائية، مع نتيجة متوقعة تتمثل في زيادة بنسبة 16.4 بالمائة في القوى العاملة في التدريس الابتدائي.
إنشاء والحفاظ على نظام شامل لمؤهلات المعلّمين وشهاداتهم لضمان توفير تعليم عالي الجودة.	وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة معايير صارمة لإصدار الشهادات للمعلمين للتأكد من استيفائهم للمؤهلات الأكاديمية المطلوبة وخبرة التدريس التي حددها مرسوم ترخيص المعلّمين. وأدخلت قيرغيزستان تحسينات كبيرة في عملية إصدار الشهادات الخاصة بها من خلال أتمتتها وإنشاء منصة إلكترونية وتوفير تدريب متقدم لعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في عامي 2022 و2023.
التغلب على تحديات التوظيف والاحتفاظ من خلال تحسين ظروف العمل والأجور.	قامت بنغلاديش بإضفاء الطابع المؤسسي على اليوم العالمي للمعلمين باعتباره ثاني أعلى فئة من المناسبات الوطنية وأقامت احتفالاً باليوم العالمي للمعلمين على المستوى الوطني للاعتراف بالوضع الاجتماعي للمعلمين ورفعه وتعزيز الكفاءة المهنية للمعلمين. وقامت فرنسا بتحسين ظروف عمل المعلّمين من خلال زيادة الرواتب والتعويضات الإضافية وفرص التطوير الوظيفي من خلال «ميثاق المعلّمين».

3.4 محتويات وطرق التعلّم

يُعدّ اتباع نهج شامل يجدد المناهج وطرق التدريس والتعلّم وفرص التعلّم المستمر مدى الحياة من الأمور الأساسية لتحويل التعليم. ويدعو تقرير «وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً» الصادر عن لجنة اليونسكو الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم[10] إلى تجديد شامل يهدف إلى تنمية أشكال المعرفة المتنوعة من خلال وجهات نظر متعددة التخصصات والثقافات. على سبيل المثال، زيادة أهمية تعميم الاستدامة البيئية والمهارات الاجتماعية والعاطفية في المناهج الدراسية.[11] ويُعدّ مثل هذا النهج المتعلمين لمواجهة التحديات المستقبلية ويعزز أفراداً يتحلون بالمرونة والخبرة.

يتضمن التحول إعادة التفكير في غرض التعليم والمناهج الدراسية وتصميم المحتوى وطرق التدريس والتعلّم والتقييمات لتعزيز التفكير النقدي والإبداع ومهارات حل المشاكل لسد الفجوة بين الأساليب التعليمية التقليدية والاحتياجات المستقبلية. كما يشمل تحويل المحتويات والأساليب دمج الأدوات الرقمية لدعم التعلّم الشخصي، والمناهج التربوية المبتكرة، وإعادة تصميم المناهج الدراسية، وتهيئة بيئة تعليمية تعزز التفكير المستقل والنقدي والرعائي والإبداع والتعلّم مدى الحياة.

ويُبيّن **الشكل 7** أنّه من بين 73 بلداً قدمت بيان التزام وطني وأكملت الدراسة الاستقصائية، التزم العدد الأكبر من البلدان (42) واتخذ إجراءات بشأن «التعليم والتدريب التقني والمهني ومهارات العمل». في حين تشمل «مهارات العمل» بوضوح مسائل أوسع بكثير من محتوى المناهج الدراسية، تسلّط الدراسة الاستقصائية الضوء على اهتمام البلدان والجهود التي تبذلها بخصوص الموضوع الفرعي، والذي أبلغت 80 بالمائة من البلدان المجيبة عن اتخاذ إجراءات بشأنه.

الشكل 7. مقارنة الالتزامات والإجراءات القطرية لكل موضوع فرعي تحت محتوى التعلّم والمساواة بين الجنسين (العدد = 73 بلداً)

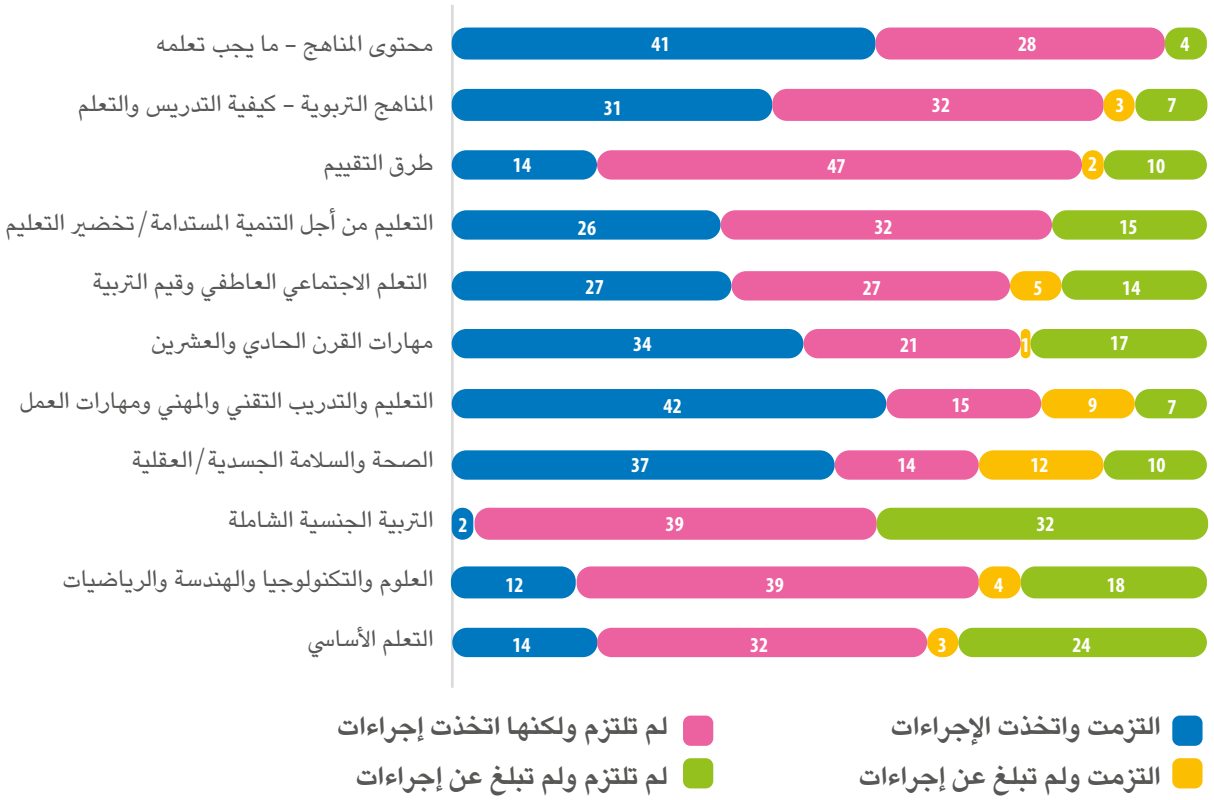

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
تعزيز التعلّم الشامل ورفاه المتعلمين المجهزين بالمعرفة والمهارات والكفاءات المتنوعة اللازمة للمستقبل.	تدمج البلدان تغير المناخ والتعليم البيئي في المناهج الدراسية لضمان إعداد المتعلمين لمواجهة التحديات البيئية. ويشجع مشروع المدرسة الخضراء في عمان الممارسات والبنية التحتية الصديقة للبيئة في المدارس. وتعمل البلدان على تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لتلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية. وتقدم العديد من البلدان (أنغولا وأروبا والأرجنتين وأرمينيا وبنغلاديش والبرازيل وإستونيا وقيرغيزستان ولاتفيا ومدغشقر والمملكة العربية السعودية وسويسرا وعمان وتيمور الشرقية والإمارات العربية المتحدة) تقارير عن الجهود المبذولة لتوسيع برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتعزيزها مع التركيز على دورها في تزويد الطلاب بالمهارات العملية التي تحتاجها سوق العمل والتي تنطبق بشكل مباشر على احتياجاتها والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل البلدان على دمج التعلّم الاجتماعي العاطفي لمساعدة الطلاب على اكتساب المهارات اللازمة لإدارة العواطف وإقامة علاقات داعمة من خلال خلق بيئات دراسية داعمة. كما تعطي البلدان الأولوية للرفاه من خلال تنفيذ برامج الصحة والتغذية المدرسية الشاملة التي تعالج الصحة البدنية والعقلية. وأدمج الأردن التعلّم الاجتماعي والعاطفي في مناهج الرياضيات واللغة العربية، ما أظهر إمكانية دمج التعلّم الاجتماعي والعاطفي في جميع المواد الدراسية.
اعتماد مناهج تربوية ديناميكية تركز على المتعلم لتمكين الطلاب من تشكيل تعليمهم بشكل فعال. إذ تصيغ «كيفية التعلّم وكيفية التدريس» المناهج التربوية لتلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين.	أبلغت تونس عن بناء أطر التعلّم حول مختلف المقاربات التربوية، بما في ذلك الإبداع، والمرح، والتعلّم القائم على المشاريع، والتعلّم في مواقف حقيقية. ووضعت زامبيا أساليب التدريس التي تركز على المتعلم في صدارة جميع الدروس على جميع المستويات، وهو ما يمثله مشروع تعزيز التعليم في زامبيا.
تكييف أساليب التقييم مع محتويات المناهج الدراسية وأساليب التعلّم لدعم التطوير الشامل لكل المتعلمين بشكل فعال.	تقوم تيمور-ليشتي بمراجعة التقييمات لقياس عدد أكبر الكفاءات غير التعلّم عن ظهر قلب، في حين أدمجت كوت ديفوار جداول زمنية مخصصة للإصلاح وتركز على تصميم أشكال تقييم جديدة وتنفيذها.

4.4 الحوكمة وإدارة البيانات

تتطلب أنظمة التعليم الفعالة والمنصفة حوكمة قوية وإدارة ناجعة للبيانات، تعزّزها مشاركة متنوعة من أصحاب المصلحة لضمان أن تكون الأنظمة التعليمية شفافة وخاضعة للمساءلة ومرنة في مواجهة التحديات المستقبلية. وتشير الحوكمة بشكل عام إلى العمليات والسياسات والترتيبات المؤسسية التي تربط بين العديد من الجهات الفاعلة في مجال التعليم، بما في ذلك مجالات مثل التمويل والإدارة والتنظيم، بدءاً من وزارة المالية أو وزارة التعليم الوطنية وصولاً إلى الفصول الدراسية والمجتمع.[12]

وتبيّن الإجابات على الدراسة الاستقصائية التزام العديد من البلدان بنهج يشمل المجتمع بأسره ويشرك بنشاط طيفاً متنوعاً من أصحاب المصلحة في عملية الحوكمة، بما في ذلك الأسر والطلاب والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. ويقرّ النهج الذي يشمل المجتمع بأسره أن معالجة التنمية المستدامة تتطلب التعاون بين القطاعات. كما يقتضي تحويل التعليم الالتزام بالشفافية والكفاءة والمساءلة في الحوكمة، حيث تعمل الحوكمة وإدارة البيانات جنباً إلى جنب.

ويُبيّن **الشكل 8** أن 59 بلداً من أصل 73 بلداً (81 بالمائة) قدمت التزاماً وطنياً وأجابت على الدراسة الاستقصائية أبلغت عن إجراءات تحويلية في الحوكمة وإدارة البيانات. مع ذلك، التزمت 59 بالمائة من البلدان بالحوكمة واتخذت إجراءات بشأنها، في حين لم تلتزم 58 بالمائة من البلدان بإدارة البيانات إلاّ أنّها اتخذت إجراءات.

الشكل 8. مقارنة الالتزامات والإجراءات القطرية لكل موضوع فرعي تحت الحوكمة والتمويل (العدد = 73 بلداً)

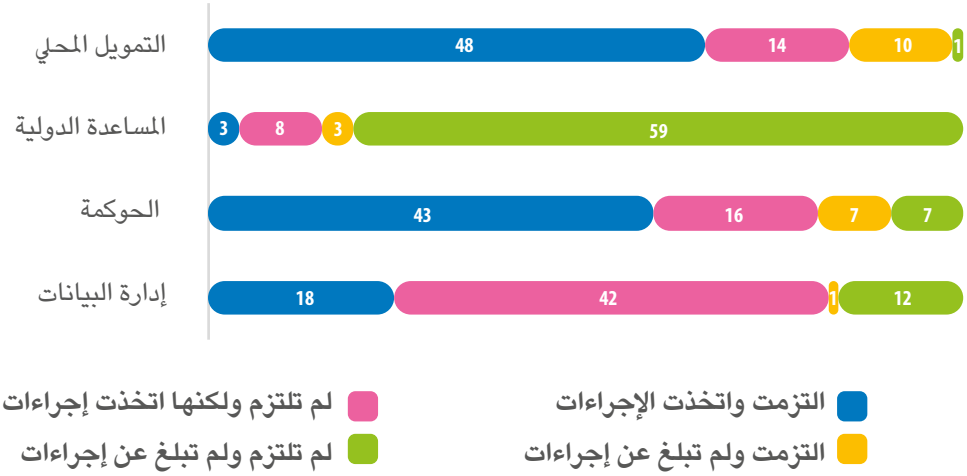

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
تعزيز النهج الذي يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره في صنع السياسات وتنفيذها.	أبلغت عدة بلدان (بلجيكا والصين والسلفادور وإستونيا وإثيوبيا ولاتفيا وملاوي ومالي وجمهورية كوريا وسيراليون وزامبيا) عن أهمية التعاون على كافة المستويات الحكومية، وعبر الحدود الوطنية، ومع المنظمات الدولية.
تمكين وتطوير قدرات مستويات الحكومة اللامركزية.	توفّر وزارة التعليم والثقافة والعلوم الوطنية في مملكة هولندا التمويل في المقام الأول، وتضع معايير الجودة وتحدد أهداف التحصيل التعليمي الشاملة، مع منح المدارس الاستقلالية لإدارة جودة التعليم والبنية التحتية الرقمية طالما أنها تلبي هذه الأهداف التي حددتها الحكومة.
تعزيز أنظمة إدارة البيانات لتكون متكاملة ومفتوحة ومستخدمة في اتخاذ القرار.	أنشأت جمهورية مولدوفا بوابة وصول عامة (SIME) لعرض البيانات التعليمية المتاحة للجمهور وتنزيلها. وقامت ليبيا بإنشاء نظام بيانات متطور يوفر بيانات صحيحة وموثوقة، لا سيما في الامتحانات الوطنية، حيث ستكون بيانات جميع الطلاب متاحة لأكثر من 40 عاماً. ويمكن للطلاب الآن طلب الوثائق بسهولة من أقرب المكاتب دون الحاجة إلى السفر.
تعزيز الشفافية والمساءلة.	أنشأت وزارة التعليم العام في كوستاريكا نظام الإدارة الأساسية للتعليم والموارد، وهو أداة تكنولوجية للمساعدة في تنفيذ عمليات المراقبة والشفافية وتتبع المعلومات على جميع المستويات، بهدف التحسين المستمر لنظام التعليم. وتُلزم جميع المراكز التعليمية في البلد، الحكومية والخاصة، بتوفير المعلومات بشكل شهري في منصة نظام الإدارة الأساسية للتعليم والموارد. وتساعد المعلومات في إنشاء حسابات مفيدة فيما يتعلق بالموارد المطلوبة لمختلف السكان والمناطق والمراكز التعليمية.

5.4 التحول الرقمي والتعلّم

يعيد التطور التكنولوجي السريع تشكيل كل جانب من جوانب مجتمعنا، بما في ذلك التعليم. ويسلط «التحول الرقمي والتعلّم»، باعتباره أحد مسارات العمل المواضيعية الخمسة لقمة تحويل التعليم، الضوء على دور التكنولوجيات في الجهود النظامية الأكبر نطاقاً لتحويل التعليم والتعلّم مدى الحياة.[13] وحدّد نداء العمل: ضمان التعلّم الرقمي العام الجيد للجميع وتحسينه[14]، والذي تم إطلاقه خلال القمة، ثلاثة مفاتيح – المحتوى والقدرات والاتصال – لإطلاق العنان لقوة التعلّم الرقمي مع تسليط الضوء على الحاجة إلى التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً.

على النحو المبيّن في التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2023، ينبغي استخدام التكنولوجيا في إطار التعليم، مسترشداً بالمبادئ الأربعة المتمثلة في الإدماج والإنصاف والجودة وإمكانية الوصول.[15] ويمكن للتكنولوجيات الرقمية، في حال تطبيقها بشكل مناسب، توسيع الوصول إلى التعليم، ودعم تطوير المعلّمين ومهامهم، وتعزيز التعلّم المستقل لتلبية اهتمامات متنوعة وتطوير مهارات مدى الحياة. مع ذلك، غالباً ما يواجه التحول الرقمي للتعليم تحديات، مثل «الفجوة الرقمية»، وجودة المحتوى، وأساليب التدريس الفعالة، ونقص أنظمة الدعم. كما يهدد الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا بتحويل التعليم إلى بضاعة، وبالتالي يتطلب إدارة مدروسة لتحقيق التوازن بين مشاركة القطاع الخاص وضمان المساءلة والشفافية.

يُعدّ التعلّم الرقمي أحد المواضيع الفرعية التي تتمتع بأعلى معدل ابلاغ عن إجراءات تحويلية من طرف البلدان (95 بالمائة من جميع البلدان المجيبة). في المقابل، يوضح **الشكل 9** أنّ 49 بالمائة من البلدان (التي قدمت بيان التزام وطني وإجابة على الدراسة الاستقصائية) لم تقدم التزاماً محدداً تجاه اللوائح الرقمية ولكنها اتخذت إجراءات، ما يشير إلى أن هذا بدوره مجال يثير قلق العديد من البلدان.

الشكل 9. مقارنة الالتزامات والإجراءات القطرية لكل موضوع فرعي تحت التحول الرقمي والتعلّم (العدد = 73 بلداً)

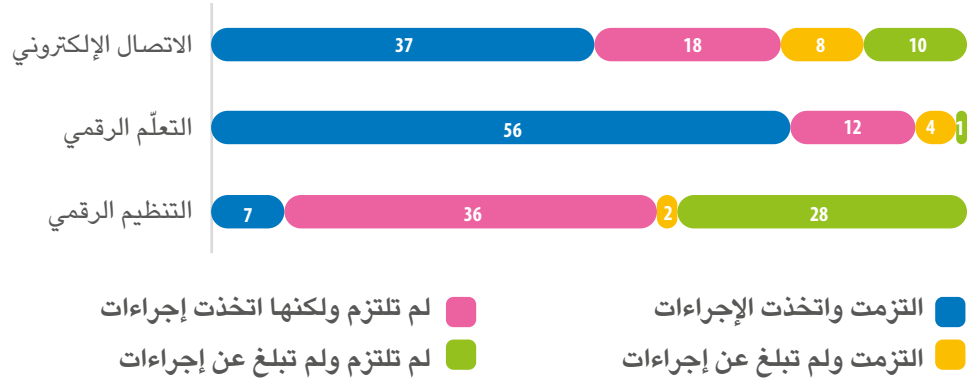

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
ضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا مع معالجة «الفجوة الرقمية».	**الاتصال:** قدمت الحكومة الفيدرالية الألمانية 6.5 مليار يورو لتحسين البنية التحتية الرقمية في حوالي 40000 مدرسة في البلاد. وتوفّر إسبانيا 300000 جهاز محمول للطلاب الأكثر هشاشة من خلال برنامج رقمنة نظام التعليم (#EcoDigEdu). **التعلّم الرقمي:** تقوم الجمهورية الدومينيكية بتدريب 100000 معلم على الاستخدام التربوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعزيز دعم المعلّمين ومحتوى التعلّم الرقمي باعتبارهما حجر الزاوية للتعلم الرقمي الفعال.	دعم المعلّم: قدمت الأرجنتين التدريب لأكثر من 260000 معلم في عام 2022. وتنفذ أوزبكستان مشروع «مليون مبرمج» الذي يحفز المعلّمين أيضاً على إكمال التدريب من خلال جوائز المعلّمين؛ وقامت مالي بتدريب أكثر من 1600 معلم في مجال التعليم الرقمي، وخاصة في إنتاج الموارد الرقمية واستخدامها. محتوى التعلّم الرقمي: قدم عدد قليل من البلدان أمثلة على منصات التعلّم الرقمي، بما في ذلك التعليم الذكي في الصين الذي يعمل كمنصة شاملة تستضيف مجموعة واسعة من موارد التعلّم المتوافقة مع المناهج الدراسية؛ وتوفر منصة «مدرستي» بالمملكة العربية السعودية حلاً شاملاً لتسهيل عمليات التعلّم عن بعد.
تعزيز حوكمة التحول الرقمي للتعليم من خلال دعم السياسات والتعاون بين القطاعات.	تظهر الردود على الدراسة الاستقصائية زيادة في الإجراءات المتخذة نحو التنظيم الرقمي، مع اعتماد البلدان لاستراتيجيات وطنية شاملة. واعتمدت أندورا، على سبيل المثال، الاستراتيجية الرقمية للتعليم 2022-2025، مع التركيز على المهارات الرقمية ودعم المعلّمين بالإضافة إلى الأمن وإمكانية الوصول والجودة والمسؤولية البيئية للأدوات الرقمية في نظام التعليم؛ ونشرت إثيوبيا استراتيجية التعليم الرقمي وخطة التنفيذ 2023-2028 لتفعيل استراتيجية التعليم الرقمي.
حشد الجهود المنهجية لمراجعة الاتجاهات الناشئة في مجال التكنولوجيات والتفكير فيها وتوجيهها لصالح التعليم.	تستخدم تركيا الواقع الافتراضي لدعم التعليم والتدريب المهني والتقني، في حين تنفذ سنغافورة مشروعاً وطنياً لبناء المعرفة بالذكاء الاصطناعي لجميع الطلاب، وتقوم جمهورية كوريا بدمج الذكاء الاصطناعي في قطاع التعليم الخاص بها باستخدام مبادئ توجيهية أخلاقية.

6.4 الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة

تشمل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة الخدمات والأنشطة والتدخلات للأطفال منذ الولادة وحتى ثماني سنوات، بهدف حمايتهم من الأذى؛ وتعزيز الصحة والتغذية الجيدتين؛ ودعم نموهم الجسدي والمعرفي والاجتماعي والعاطفي.[16] وتؤكّد الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة على اتباع نهج شامل ومتكامل لصحة الطفل ونموه وتعلمه إدراكاً منها للأهمية الحاسمة للسنوات الأولى من الحياة. ورغم أهميته، لا يزال الاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة منخفضاً، حيث يتم استثمار 6.6 بالمائة فقط من ميزانيات التعليم الوطنية ودون الوطنية، و2 بالمائة في البلدان المنخفضة الدخل، في التعليم قبل الابتدائي، وهو ما يظل أقل بكثير من الهدف العالمي المتمثل في 10 بالمائة على الأقل الذي توصي به اليونيسف.[17]

تُعدّ الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة أداة حاسمة لمنع عدم المساواة بين الأجيال وعكس اتجاهها وواحدة من أهم الاستثمارات لتحسين النتائج التعليمية.[18] وعقدت اليونسكو المؤتمر العالمي بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 باعتباره أول حدث تعليمي حكومي دولي رفيع المستوى بعد قمة تحويل التعليم. وتمّ في المؤتمر اعتماد إعلان طشقند والتعهد بالتزامات للعمل من أجل تحويل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات التي تندرج تحت أربع فئات: (1) خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة الجيدة والعادلة والشاملة للجميع؛ (2) موظفو الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة؛ (3) الابتكارات لتعزيز التحول؛ و (4) السياسات والحوكمة والتمويل.[19]

يُبيّن **الشكل 10** أنّ 41 بلداً (56 بالمائة) قدمت بيان التزام وطني وإجابة على الدراسة الاستقصائية لم تقدم التزاماً محدداً تجاه الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ولكنها اتخذت إجراءات، ما قد يشير إلى اعتراف البلدان بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة واتخاذها لإجراءات بشأنها في إطار التعلّم مدى الحياة، إلاّ أنها لم تبلغ المستوى العالي من الالتزام السياسي الذي شهدته بعض البلدان.

الشكل 10. مقارنة الالتزامات والإجراءات القطرية لكل موضوع فرعي تحت الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (العدد = 73 بلداً)

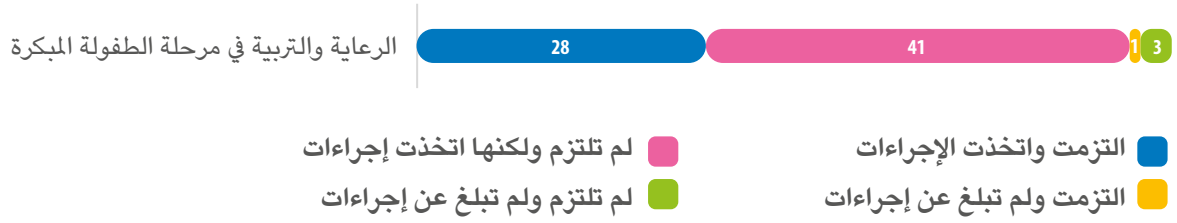

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
توسيع الوصول إلى الرعاية والتربية الشاملة والمتكاملة في مرحلة الطفولة المبكرة وتنويعه ليشمل الفئات الأكثر هشاشة.	استخدمت شيلي التكنولوجيا لربط الأماكن غير المستغلة لدى مختلف مقدمي خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة مع الأطفال المدرجين في قائمة الانتظار ولتحديد المواقع اللازمة لبناء وحدات ومراكز الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة أو تجديدها. ونفذ الأردن برنامج ساعات عمل مرن وإجراءات ترخيص مبسطة لمقدمي خدمات رياض الأطفال لتوسيع قدرتهم الاستيعابية. وتهدف المملكة العربية السعودية، مسترشدة برؤية السعودية 2030، إلى رفع معدل الالتحاق برياض الأطفال إلى 90 بالمائة بحلول عام 2030. ولتحقيق هذه الغاية، قامت وزارة التربية والتعليم ببناء رياض الأطفال أو تجديدها أو توسيعها، وتقديم إعانات لتغطية رسوم الطلاب وقسائم لأطفال الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي.
تحسين مناهج وطرق تدريس الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.	تمت مراجعة إطار رعاية المتعلمين المبكرين في سنغافورة في عام 2022 لتوفير إرشادات محدثة لجودة التدريس والتعلّم مع التركيز بشكل أقوى على تطوير قيم الأطفال وكفاءاتهم الاجتماعية والعاطفية وتصرفاتهم التعليمية.
جعل معلمي الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ومقدمي الرعاية قوة تفضي إلى التحول.	قدم المغرب برنامج تدريب للحصول على شهادة لمعلمي مرحلة ما قبل المدرسة، حيث تم تدريب زهاء 9000 معلم في الفترة 2022-2023، بما في ذلك 5000 معلم جديد. قدّم البرنامج الفيدرالي الألماني «مبادرة العمالة الماهرة: جذب المواهب الشابة والاحتفاظ بالمتخصصين في التعليم المبكر» الدعم للولايات الفيدرالية لتوظيف المزيد من المتخصصين في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة واستبقائهم، وجعل التدريب أكثر توجهاً نحو الممارسة وتوفير فرص التطوير الوظيفي للمهنيين ذوي الخبرة. ورفعت حكومة زامبيا الحد الأدنى من مؤهلات المعلّمين من الشهادة إلى الدبلوم، مروراً بالدرجات العلمية وبرامج الماجستير والدكتوراه في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
زيادة الاستثمار وتحسين الحوكمة وتعزيز الرصد والتقييم.	تجري بنغلاديش تعداداً سنوياً للمدارس الابتدائية قصد رصد تقدم الأطفال وبقائهم في التعليم ما قبل الابتدائي. وأطلقت البوسنة والهرسك تقييماً للمقاربات الإستراتيجية المحددة في منهاج تطوير التعليم قبل المدرسي 2017-2022 قصد توجيه التدابير الرامية إلى تحسين إدماج الأطفال من الحالات الهشة (مثل الإقامة الريفية، ودخل الأسرة المنخفض) والأطفال ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. وسلطت البحرين الضوء على السياسات التنظيمية باعتبارها حجر الزاوية في مبادئها التوجيهية لمؤسسات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة المستقلة لمتابعة إنشاء وتشغيل مراكز رعاية الطفولة المبكرة وتوفير خدمات فعالة لرعاية الطفولة المبكرة.

7.4 التعليم العالي والبحث

يُعدّ التعليم العالي جزءاً أساسياً لا يتجزأ من التنمية المستدامة الرابع – جدول أعمال التعليم حتى عام 2030، والذي يهدف إلى ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف من منظور التعلّم مدى الحياة. ويلعب التعليم العالي دوراً حيوياً في إعداد القوى العاملة الماهرة، وتوليد المعرفة، ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وشهدت أنظمة التعليم العالي تغيرات جذرية في العقود الأخيرة، مع تزايد معدلات الالتحاق وتنقل الطلاب وطرق جديدة للتعلم وظهور مقدمي خدمات متنوعين، بما في ذلك مقدمو الخدمات من الخواص، والتعلّم عن بعد والتعليم المختلط، والدرجات العلمية المشتركة الدولية والتعليم العابر للحدود الوطنية.[20] رغم التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات مثل عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات وارتفاع التكاليف ومسائل الجودة. وشدد مؤتمر اليونسكو العالمي الثالث للتعليم العالي في عام 2022 على أهمية إعادة صياغة التعليم العالي لمواجهة التحديات العالمية، وتعزيز مبادئ مثل الإدماج والإنصاف والاستدامة والتعاون.[21] وتتخذ العديد من البلدان خطوات لتحسين الوصول إلى التعليم العالي والإدماج والتمويل.

يوضح **الشكل 11** أنه من بين 73 بلداً قدمت بيان التزام وطني وإجابة على الدراسة الاستقصائية، أبلغ 56 بالمائة منها عن إجراءات تهدف إلى الوصول إلى التعليم العالي والإدماج فيه، لكنها لم تقدم التزاماً محدداً بهذا الموضوع الفرعي. ويجوز القول أنّه لم يقع تسليط الضوء على التعليم العالي بشكل خاص في الفترة التي سبقت قمة تحويل التعليم، وعلى غرار ما حدث مع الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، الأمر الذي ربما أثر على العدد المحدود من البلدان الملتزمة بهذه المجالات.

الشكل 11. مقارنة الالتزامات والإجراءات القطرية لكل موضوع فرعي تحت التعليم العالي (العدد = 73 بلداً)

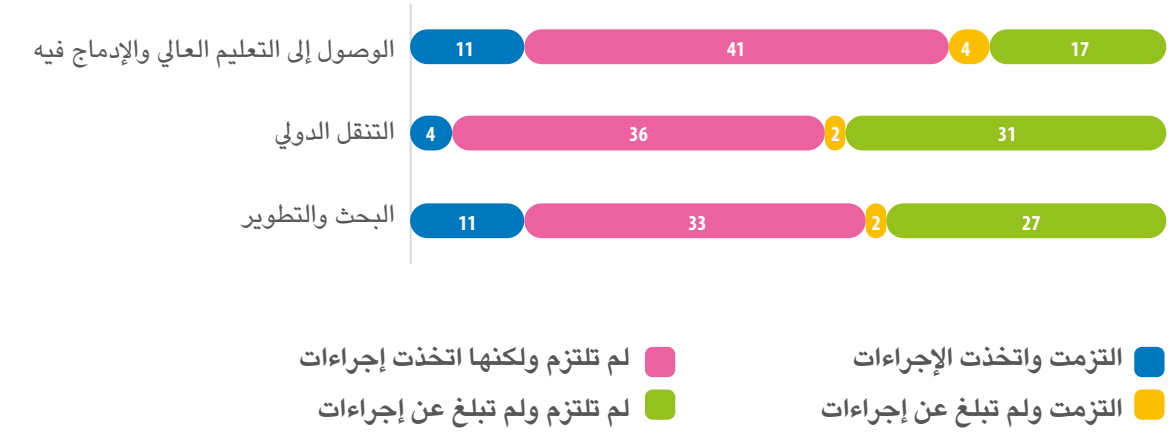

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
تخصيص موارد كافية للتعليم العالي لضمان الوصول العادل إلى التعليم العالي الشامل والجيد.	رفعت الجمهورية الدومينيكية الاستثمار في البحث والتطوير إلى 1.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025، واستثمرت خطة المحاكاة الافتراضية للتعليم العالي في الأرجنتين أكثر من 7 مليارات دولار في 248 مشروعاً في هذا المجال. إذ يوفر ذلك موارد مهمة للتحسينات النوعية والكمية المحتملة في مجال التعليم العالي. ويقدم الأردن المنح والقروض من خلال صندوق دعم الطلاب. وألغت موريشيوس الرسوم الدراسية. وتركز الجمهورية الدومينيكية على المنح الدراسية للطلاب ذوي الدخل المنخفض.

تعزيز التدويل والاعتراف الأكاديمي والتنقل في التعليم العالي.	دخلت الاتفاقية العالمية حيز التنفيذ في آذار/مارس 2023، وأرست مبادئ عالمية للاعتراف العادل والشفاف وغير التمييزي بمؤهلات التعليم العالي، وتوفير الوصول إلى التعليم العالي وتوفير سبل لمزيد من الدراسة والتوظيف. أصبح هناك 28 دولة طرفاً في الاتفاقية العالمية اعتباراً من نيسان/أبريل 2024. وعلى المستوى الإقليمي، تسعى الدول الأوروبية بنشاط إلى إضفاء الطابع الإقليمي على التعليم العالي. فيعمل قانون أندورا رقم 14/2018، على سبيل المثال، على مواءمة سياسات البلد مع عملية بولونيا، ما يعزز تنقل الطلاب والمدرسين ويحسّن تماسك أنظمة التعليم العالي في أوروبا. وتبلغ ألبانيا عن الجهود الجارية لتدويل نظامها.
توفير التمويل الكافي للبحث وتعزيز التبادل والتعاون.	تعمل فرنسا على زيادة الأبحاث على مستوى الدكتوراه التي يرعاها القطاع الخاص من خلال برنامج الاتفاقيات الصناعية للتدريب من خلال البحث. وتوجه استراتيجية بانوراما في النرويج برامج تمويل التعليم العالي والتعاون البحثي.

8.4 التعافي من كوفيد-19

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير غير مسبوق على أنظمة التعليم على مستوى العالم. إذ سلطت الضوء على أوجه عدم المساواة التي تفاقمت بسبب عدم تساوي الوصول إلى المعلومات والموارد وأنظمة الدعم. كما أبرزت الجائحة التحديات التعليمية الجديدة وفرص النمو، مع مجهود متضافر لتطوير أنظمة تعليمية أكثر شمولاً وفعالية ومرونة واستدامة.

وشدد طريق التعافي على الحاجة الملحة للتخفيف من تأثير الجائحة على الصحة العقلية للطلاب ورفاههم، فضلاً عن خسائر التعلّم وتأخر النمو. كما يستلزم التحول التعليمي في مرحلة ما بعد الجائحة اتباع نهج شامل يهدف إلى سد أوجه عدم المساواة في التعليم، وسد الفجوة الرقمية، وتعزيز دعم المعلّمين، وتعزيز التعلّم مدى الحياة والتنمية المستدامة، وضمان التمويل الكافي والحوكمة.[22]

يوضح **الشكل 12** أنّ 34 بلداً (47 في المائة)، من بين 73 بلداً قدمت بيان التزام وطني وأجابت على الدراسة الاستقصائية، لم تقدم التزاماً محدداً تجاه التعافي من كوفيد-19 ولكنها اتخذت إجراءات ملموسة. وقد يعود ذلك في جزء منه إلى وجود العديد من خطط التعافي من كوفيد-19 ولم تتعهد البلدان باتخاذ إجراءات جديدة في زمن انعقاد قمة تحويل التعليم.

الشكل 12. مقارنة الالتزامات والإجراءات القطرية لكل موضوع فرعي تحت كوفيد-19 (العدد = 73 بلداً)

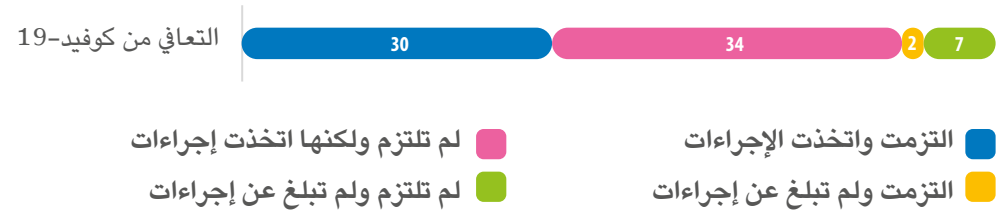

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
بناء أنظمة تعليمية مرنة تضمن التعلّم الآمن والمستمر.	تشمل الاستراتيجيات بروتوكولات إدارة الأزمات، والتثقيف الصحي، والوصول العادل إلى التعلّم، والاستفادة من التكنولوجيا ودعم الصحة العقلية. وتعطي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الأولوية لمعالجة مشكلة ترك الدراسة لضمان ذهاب الأطفال إلى المدرسة وبقائهم فيها لإكمال دورة كاملة من التعليم الجيد من خلال خمسة مجالات عمل رئيسية في إطار العمل RAPID لاستعادة التعلّم.
التكيف مع الابتكارات المقدمة استجابةً لجائحة كوفيد-19 والاستناد إليها لتعزيز المساواة والجودة التعليمية.	تعمل البلدان على توسيع الاتصال بالإنترنت وتوفير الأجهزة وضمان جودة المحتوى. وأدت الجائحة إلى تسريع قيرغيزستان لعمليات الرقمنة في التعليم وانتقال العملية التعليمية إلى نسق رقمي. وأنشأت وزارة التربية والتعليم بوابة تعليمية خاصة لإيواء جميع دروس الفيديو بالإضافة إلى روابط لجميع المنصات التعليمية الأخرى والمكتبات الإلكترونية والقواميس الإلكترونية ومنصات الاختبار عبر الإنترنت وغير ذلك.
السهر على استدامة وتعزيز برامج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي من أجل رفاه المتعلمين والعاملين في مجال التعليم وتحسباً للأزمات المستقبلية.	تشمل المبادرات دمج برامج الصحة العقلية في التدريس وتوفير خدمات تقديم المشورة. ونشرت جمهورية كوريا خبراء في مجال الصحة العقلية في المدارس، وقدمت جلسات تقديم المشورة من خلال مشروع Wee Project. وواصل هذا المشروع التقييمات الشاملة وبرامج تقديم المشورة والشفاء. وأضافت بلجيكا فترات إضافية لتوفير الدعم التربوي والتعليمي والنفسي والاجتماعي المعزز والموجه للطلاب في التعليم الابتدائي والثانوي العادي والمتخصص. ويأتي هذا الدعم الإضافي بالتزامن مع العمل الذي يتم تنفيذه بالفعل في الفصل الدراسي.

9.4 مشاركة الشباب

يمثل عدد الشباب العالمي، المتوقع أن يصل إلى 1.3 مليار بحلول عام 2030، فرصة كبيرة لتطوير أنظمة التعليم قصد مواجهة تحديات مختلفة. ما الذي تعنيه مشاركة الشباب بشكل «مجدي»؟ تتمثل المبادئ الأساسية للمشاركة في كونها قائمة على الحقوق، وآمنة، ومفوضة مؤسسياً، ومخصصة، ومزودة بالموارد، وشفافة، ومتاحة، وطوعية، وتستنير بالمعلومات، وخاضعة للمساءلة المتبادلة، ومتنوعة وشاملة؛ وتعترف بالشباب كشركاء حقيقيين.[23] وتقتضي مشاركة الشباب فرصاً ومساحات تمكّن الشباب من التعبير عن آرائهم، ولكنها تتطلب أيضاً فرصاً تسمح لصانعي القرار بالاستماع إلى تلك الآراء وأخذها في الاعتبار.

> **وأصبحت عبارة «لا شيء يخصنا بدوننا» الشعار الجماعي لجيل كامل. ويجب تطوير السياسات والبرامج والأنشطة بالتعاون مع الشباب، وليس من أجل الشباب فقط.**

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم انقطاع الشباب بسبب محدودية الفرص التعليمية ومشاعر الإقصاء. ويتطلب التخفيف من هذا الأمر إشراك الشباب في تطوير السياسات والبرامج والأنشطة. ويتعين على الحكومات ادراك قيمة إشراك الشباب والنظر إليه كاستثمار في المستقبل. وتبيّن الدراسات أن إشراك الشباب في اتخاذ القرارات يؤدي إلى تطور إيجابي وزيادة التحفيز والشعور بالملكية.[24]

يوضّح **الشكل 13** وجود توجه مثير للاهتمام لدى البلدان الـ73 التي قدمت بيان التزام وطني وإجابة على الدراسة الاستقصائية: 59 بالمائة من هذه البلدان لم تلتزم بإشراك الشباب ولكنها اتخذت إجراءات في هذا المجال. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة الملحوظة، في جزء منها على الأقل، إلى الحركة العالمية لتحويل التعليم التي قادها الشباب في الفترة التي سبقت قمة تحويل التعليم. وكان إعلان الشباب بشأن تحويل التعليم، الذي تم إعداده من خلال مشاورات قادها الشباب وشارك فيها زهاء نصف مليون شاب من أكثر من 170 بلد، بمثابة ركيزة هذا الجهد التحويلي.

الشكل 13. مقارنة الالتزامات والإجراءات القطرية لكل موضوع فرعي تحت مشاركة الشباب (العدد = 73 بلداً)

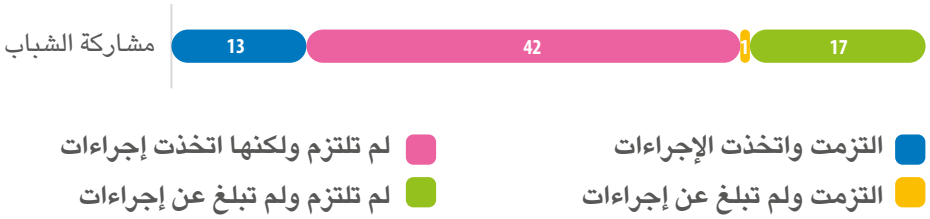

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
ترسيخ مشاركة الشباب في الإطار القانوني لضمان استقرارها واستدامتها بغض النظر عن التحولات السياسية.	تأسس مجلس الشباب الإسباني بموجب القانون في عام 1983 لضمان مشاركة الشباب في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونصّ قانون التعليم لعام 2030 في سيراليون على المجموعة الاستشارية للشباب التي تمثل جميع المناطق. وتقتضي القواعد الدستورية البلجيكية توحيد أصحاب المصلحة في مجال التعليم من خلال مجلس التعليم الفلمنكي، الذي يضم الاتحادات الطلابية.
تطوير وتمويل سياسة للشباب أو خطة أو إستراتيجية قطاعية.	قامت إستونيا بتطوير وتمويل خطة تنمية قطاع الشباب للفترة 2021-2035 بميزانية إجمالية تقدر بـ356 مليون يورو على مدى 3 سنوات لتوفير فرص التنمية والشعور بالأمان والدعم للشباب. وتركز الاستراتيجية الوطنية للشباب في ألبانيا للفترة 2022-2029 وخطة عملها على ضمان تكافؤ الحقوق والفرص والدعم والمشاركة للشباب المستضعفين والمهمشين والشباب الأكثر تضرراً من الفقر والعنف وسوء المعاملة والإعاقة والاستبعاد الاجتماعي.
ضمان استشارة الشباب بانتظام بشأن المسائل التعليمية.	يشكل الشباب والطلاب، في كوبا، جزءاً من المنظمات الاجتماعية المشتركة بين الأجيال (على غرار النقابات) حيث يشاركون في صنع القرار من المستوى الوطني إلى مستوى المؤسسة التعليمية. كما تتاح لهم فضاءات للحوار والتفكير ضمن المنهج المؤسسي. علاوة على ذلك، يشارك جميع الشباب في إنشاء اللوائح والقرارات والمعايير القانونية للتعليم والبلاد، بما في ذلك السياسة الشاملة للأطفال والمراهقين والشباب، وقانون الأسرة، واللوائح المدرسية، وقرار التقييم المدرسي، وقرار استمرارية الدراسات، من بين أمور أخرى.

5. تمويل التعليم

ينقسم الفصل الرابع (تمويل التعليم) إلى قسمين: التمويل المحلي للتعليم والدعم الدولي للتعليم. وتماشياً مع نداء العمل الصادر عن قمة تحويل التعليم بشأن الاستثمار في التعليم، تُحثّ البلدان على اتخاذ إجراءات لزيادة الاستثمارات في التعليم وتدابير لتحسين إنصاف الإنفاق وكفاءته وفعاليته. ويقدّم هذا الفصل تحليلاً واسع النطاق للجهود التي تبذلها البلدان في خمسة مسارات للعمل، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، لتوفير الدعم الدولي للتعليم: (1) الاستثمار أكثر في التعليم، (2) الاستثمار بشكل أكثر إنصافاً، (3) الاستثمار بشكل أكثر كفاءة، (4) تتبع الاستثمار في التعليم والإبلاغ عنه، و(5) اعتماد آليات تمويل مبتكرة.

1.5 التمويل المحلي

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أزمات التعلّم العالمية، مبرزة الحاجة الملحة لاستثمارات كبيرة في أنظمة التعليم لضمان المرونة والاستمرارية.[25] ورغم الاعتراف بأهمية التعليم، لا يزال الإنفاق الحكومي غير كاف، في ظل تخفيض العديد من البلدان الإنفاق العام على التعليم بعد الجائحة.

وما انفكت فجوات تمويل التنمية المستدامة تتفاقم. إذ تبلغ تكلفة تحقيق الغايات الوطنية لهدف التنمية المستدامة الرابع في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بين عامي 2023 و2030 مبلغاً إجمالياً تراكمياً قدره 3.7 تريليون دولار أمريكي.[26] وينظر صناع القرار في مجال المالية العامة في بعض الأحيان إلى نفقات التعليم كتكلفة وليس كاستثمار استراتيجي طويل الأجل. ويتعيّن على الحكومات إجراء مقايضات في أولويات الإنفاق عبر القطاعات والتحديات المتنافسة، في ظل الحيز المالي المحدود المتاح.

لقد أصبحت خدمة الديون الخارجية عبئاً متزايداً يثقل كاهل العديد من البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ما يحد من الحيز المالي ويؤدي إلى تزاحم الإنفاق على القطاعات الحيوية، مثل التعليم والصحة والبيئة. ففي عام 2022، أنفقت البلدان النامية مبلغاً قياسياً قدره 443.5 مليار دولار أمريكي لخدمة ديونها. ومن المتوقع أن تنمو تكاليف خدمة الديون بنسبة 10 بالمائة لجميع البلدان النامية خلال الفترة 2023/2024 - وبنحو 40 بالمائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل.[27]

وبالتالي، لا يتطلب وضع التعليم على المسار الصحيح إعادة التفكير في محتوى التعليم وجودته وأهميته فحسب، بل سيتطلب أيضاً اتخاذ البلدان لإجراءات حاسمة وتقدمية مقصد إعادة ترتيب أولويات الاستثمار في التعليم وتحسين تعبئة الموارد المحلية وفعالية الإنفاق وكفاءته بالإضافة إلى العمل المتضافر على المستوى العالمي لمواءمة جهود المجتمع الدولي وإعادة تركيز مشهد المساعدات المالية (أي الوكالات المتعددة الأطراف والبنوك والجهات المانحة والصناديق وغيرها) لدعم البلدان في مساعيها لتحويل أنظمة التعليم (**الشكل 14**).

الشكل 14. ومن ضمن 91 استجابة للاستبيان، أبلغ 78 بلداً (86 بالمائة) عن اتخاذ إجراءات ملموسة نحو تحسين التمويل المحلي للتعليم، مع التركيز على زيادة حجم النفقات العامة للتعليم وحماية ميزانيات التعليم في أوقات الأزمات والقيود المالية

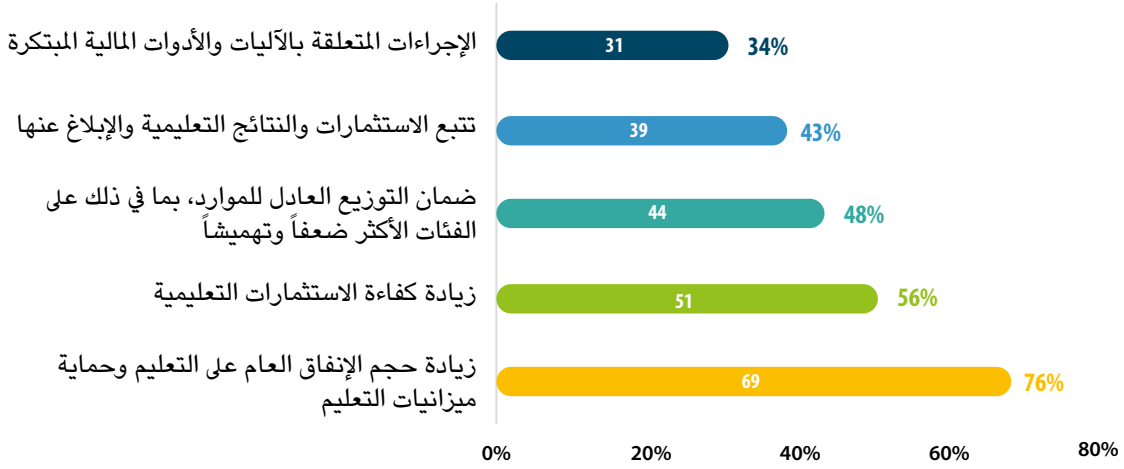

مجال العمل	عينة من الإجراءات القطرية
زيادة حجم الإنفاق العام على التعليم وحماية ميزانيات التعليم.	تشير العديد من البلدان (ألبانيا، والأرجنتين، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وإثيوبيا، والجبل الأسود) إلى أنها تعمل بنشاط على تطوير وتنفيذ استراتيجيات تمويل طويلة الأجل لتعزيز الاستثمارات في التعليم، أو أنها تنفذ إصلاحات ضريبية لزيادة الحيز المالي للاستثمار في التعليم. (مدغشقر، وجنوب السودان، وأوزبكستان). ورفعت الجمهورية الدومينيكية من ميزانيتها التعليمية بشكل تدريجي لتلبية المعايير الدولية ووضع حد أدنى للاستثمار قدره 2500 دولار أمريكي لكل طفل سنوياً. واعتمدت الأرجنتين، في عام 2023، مشروع قانون جديد لتمويل التعليم (القانون رقم 25075) يضمن تخصيص حد أدنى من التمويل الحكومي للتعليم على مدى السنوات العشر القادمة (حتى عام 2033)، ليبلغ تدريجياً مستوى 8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة بـ5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الراهن).
ضمان التوزيع العادل للموارد.	ضبطت وزارة التعليم والثقافة والبحوث والتكنولوجيا في إندونيسيا أهدافاً محددة لتخصيص الموارد للفئات المحرومة (مثل الأسر ذات الدخل المنخفض، وسكان الأرياف، والأطفال ذوي الإعاقة، والفئات السكانية الضعيفة) وتقوم بتنفيذ صيغة التخصيص على أساس الإنصاف قصد ضمان التوزيع العادل للموارد على مختلف مستويات التعليم. كما تعمل وزارة التعليم والثقافة والبحوث والتكنولوجيا في إندونيسيا بنشاط على دمج الاستجابة المراعية للمنظور الجنساني في مراقبة الإنفاق العام، للسماح باستهداف أفضل للموارد في نتائج التعليم حيثما كانت هناك فوارق بين الجنسين. وتتخذ أذربيجان وإثيوبيا وتونس بدورها تدابير ملموسة لتحسين الاستثمار المنصف.

زيادة كفاءة الاستثمارات التعليمية.	أشارت أنغولا، وأيسلندا، ولبنان، وموريشيوس، ونيبال إلى عملها من أجل زيادة كفاءة الإنفاق والمساءلة داخل قطاع التعليم. وترمي الإجراءات المبلغ عنها إلى تحسين الروابط بين تخطيط قطاع التعليم وبرمجة الميزانية (أي وضع الميزانية على أساس النتائج، بدلاً من التخصيص على أساس التخصيصات)، والحد من التسربات، وزيادة قدرات تقديم الخدمات، وتعزيز أطر المساءلة. وأطلقت وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، في عام 2023، خارطة طريق للإصلاح تتناول على وجه التحديد توفير التكاليف والكفاءة في نظام التعليم العام وتحسين إدارة القطاع. وتتضمن خطة الإصلاح المحددة تحسين شبكة المدارس العامة، وعدد الفصول الدراسية، وإعادة توزيع المعلّمين لتحسين نسب الطلاب إلى المعلمين.
تتبع الاستثمارات والنتائج التعليمية والإبلاغ عنها.	نفذت الجمهورية الدومينيكية تدابير لتحسين الشفافية ومراقبة الإنفاق على التعليم من خلال إنشاء «نظام استخبارات استراتيجي شامل» يجمع البيانات المتعلقة بالتغطية والموارد والبنية التحتية ونتائج التعليم ويصنفها حسب الجهة والمنطقة والمستوى التعليمي والجنس والإعاقة والأصل العرقي.
الإجراءات المتعلقة بالآليات والأدوات المالية المبتكرة.	في كوت ديفوار، تمّ نشر مرفق تمويل مشترك بين القطاعين العام والخاص (مرفق تعلم وتعليم الأطفال) في عام 2021 بهدف تحسين الوصول إلى التعليم الابتدائي وتعزيز حقوق الأطفال ومكافحة عمالة الأطفال.

2.5 المساعدة الدولية للتعليم

رغم أن الموارد المحلية تشكل الحصة الأكبر والأهم من تمويل التعليم على المستوى القطري، إلاّ أن المساعدة الدولية للتعليم تظل حاسمة في تحفيز التحول التعليمي اللازم لتحقيق غايات هدف التنمية المستدامة الرابع في البلدان النامية. ورغم الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى السنوات العشرين الماضية (2003-2022)، إلاّ أنّ النسبة المخصصة للتعليم راوحت مكانها. إذ لا يفي سوى عدد قليل من البلدان المانحة بالمعيار المتمثل في تخصيص 0.7 بالمائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، في حين يخصّص عدد أقل منها نسبة 15 بالمائة الموصى بها للتعليم.[28] ويؤدي ظهور جهات مانحة غير تقليدية ومؤسسات خاصة إلى تغيير مشهد المساعدات، ما يستلزم بذل جهد تعاوني لتحسين مواءمة الدعم مع احتياجات البلدان وأولوياتها في إطار آلية تنسيق مشتركة تقودها البلدان.

يحث نداء العمل الصادر عن قمة تحويل التعليم المجتمع العالمي على العمل بشأن تمويل التعليم، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز توافر الموارد لقطاع التعليم، ودعم البلدان في توسيع الحيز المالي، والعدالة الضريبية، وتخفيف عبء الديون وحلول التمويل المبتكرة كعنصر مكمل للموارد المحلية.

أجاب 27 بلداً على الدراسة الاستقصائية، من بين 55 بلداً مانحاً مدرجاً في الملفات القطرية لمعيار الإبلاغ المشترك التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأبلغ 13 بلداً عن اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين المساعدة الدولية للتعليم. وعلى النحو المبين في **الشكل 15**، أبلغ العديد من البلدان المانحة (من بينها فرنسا وألمانيا والنرويج وجمهورية كوريا وسويسرا) عن دعم إصلاحات النظام الضريبي على الصعيدين الدولي والقطري لتوسيع الحيز المالي للسماح بمزيد من الإنفاق الحكومي على التعليم.

وتُعد ألمانيا، على سبيل المثال، واحدة من أبرز مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية، حيث تدعم الإجراءات الرامية إلى تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية مع التركيز على تعزيز الأنظمة الضريبية العالمية العادلة. كما لعبت ألمانيا دوراً بالغ الأهمية في تيسير الإجماع بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح من خلال تنفيذ الإجراءات الخمسة عشر لمكافحة التهرب الضريبي، وتحسين تماسك القواعد الضريبية الدولية، وضمان بيئة ضريبية أكثر شفافية، ومعالجة التحديات الضريبية.

الشكل 15. أبلغت البلدان (13) عن اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين المساعدة الدولية للتعليم (العدد = 27 بلداً)

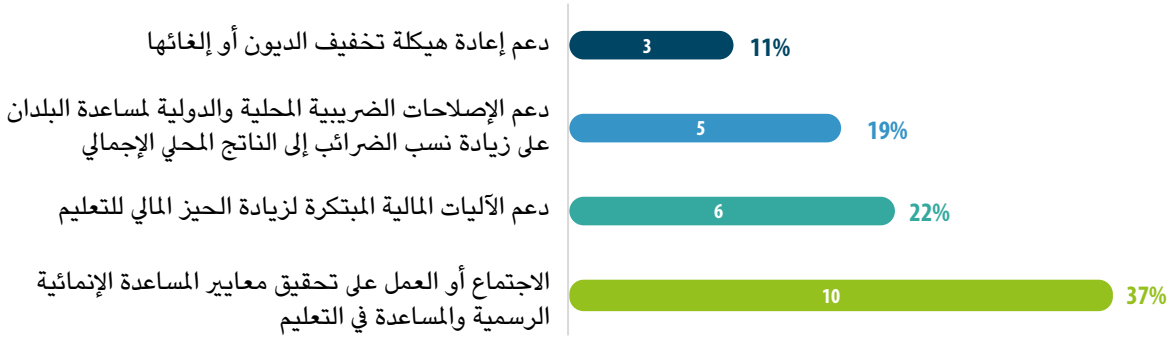

المراجع

1. اليونسكو. 2023. *استعراض منتصف المدة للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: كان التقدم المحرز منذ عام 2015 بطيئاً للغاية* (فريق التقرير العالمي لرصد التعليم). https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000386852.locale=fr
2. تقرير اليونسكو العالمي لرصد التعليم. *نتائج التعلّم*. (تم الوصول إليه في 5 نيسان/أبريل 2024). https://www.education-progress.org/ar/articles/learning
3. اليونسكو. 2024. *التقرير العالمي عن المعلّمين: ما تحتاجون معرفته*. (تم الوصول إليه في 5 نيسان/أبريل 2024). https://unes.co/adw69d
4. اليونسكو. 2023. *تلتزم قيادة هدف التنمية المستدامة الرابع بتسريع وتيرة العمل لتحويل التعليم في اجتماع باريس*. (تم الوصول إليه في 5 نيسان/أبريل 2024). https://unes.co/cnpd7r
5. اليونسكو. 2021. *وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً: عقد اجتماعي جديد للتربية*. باريس، اليونسكو. (تقرير اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم). https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379707.locale=fr
6. الأمم المتحدة 2021. خطتنا المشتركة. تقرير الأمين العام. (تم الوصول إليه في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023). https://www.un.org/en/content/common-agenda-report/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf
7. فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلّمين في إطار التعليم حتى عام 2030. المنتدى الدولي الرابع عشر للحوار بشأن السياسات العامة واجتماع الحوكمة. مذكرة مفاهيمية. https://teachertaskforce.org/sites/default/files/2023-12/2024_PDF%20concept%20note_EN%2029%20November.pdf
8. اليونسكو. 2022. *ورقة مناقشة لقمة تحويل التعليم*. https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/knowledge-hub/thematic-action-track-1-inclusive-equitable-safe-and-healthy-schools-discussion-paper
9. تحويل مهنة التدريس: توصيات وملخص مداولات الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة والمعني بمهنة التدريس، جنيف: منظمة العمل الدولية، 2024. © منظمة العمل الدولية.
10. اليونسكو. 2021. *وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً: عقد اجتماعي جديد للتربية*. باريس، اليونسكو. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379707
11. اليونسكو. 2021. *وضع تصورات جديدة لمستقبلنا معاً: عقد اجتماعي جديد للتربية*. باريس، اليونسكو. (تقرير اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم). https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379707
12. التقرير العالمي لرصد التعليم. 2009. *أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم*. ص 6
13. الأمم المتحدة 2022. *مسار العمل الموضوعي 4 حول ورقة مناقشة التعلّم والتحول الرقمي*. (تم الوصول إليه في 10 كانون الثاني/يناير 2024). متاح على: https://media.unesco.org/sites/default/files/webform/ed3002/Digital%2520AT4%2520dicussion%2520paper%2520July%25202022.pdf
14. https://www.un.org/ar/transforming-education-summit/calls-to-action
15. اليونسكو (2023). *التقرير العالمي لرصد التعليم: التكنولوجيا في التعليم: من يضع شروط هذه الأداة*. (تم الوصول إليه في 10 كانون الثاني/يناير 2024). https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381533.locale=fr
16. اليونسكو. 2022. *يبدأ التعليم مبكراً: التقدم والتحديات والفرص؛ تقرير خلفية المؤتمر*. (تم الوصول إليه في 8 كانون الثاني/يناير 2024). https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000383668.locale=fr
17. اليونيسف. 2019. *عالم جاهز للتعلم: إعطاء الأولوية للتعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة*. اليونيسف: نيويورك.
18. الأمم المتحدة 2022. *تحويل التعليم: حتمية سياسية ملحة لمستقبلنا الجماعي. بيان رؤية الأمين العام بشأن تحويل التعليم*. (تم الوصول إليه في 8 كانون الثاني/يناير 2024). https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/2022/09/sg_vision_statement_on_transforming_education.pdf
19. اليونسكو. 2022. *المؤتمر العالمي بشأن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة: إعلان طشقند والتزامات العمل من أجل تحويل الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة*، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. (تم الوصول إليه في 8 كانون الثاني/يناير 2024). https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000384045.locale=fr
20. اليونسكو. مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي لعام 2022: إعادة صياغة دور ومكان التعليم العالي من أجل مستقبل مستدام. المذكرة المفاهيمية، ص 2.
21. اليونسكو. 2022. *ما وراء الحدود: طرق جديدة لإعادة صياغة التعليم العالي*. (وثيقة عمل). https://cdn.eventscase.com/www.whec2022.org/uploads/users/699058/uploads/69c2df623079c3845e236c56ba2d7a8aa21b3d75489e28c7910226f24f7989aec7aae05a23f31fae4587aeb4be088f99dccd.6282b2a95281d.pdf
22. اليونسكو-معهد اليونسكو للإحصاء، اليونيسف، البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. 2022. *من تعافي التعلّم إلى تحويل التعليم، رؤى وتأملات من المسح الرابع لاستجابات التعليم الوطني لإغلاق المدارس بسبب كوفيد-19*. مونتريال، نيويورك، واشنطن العاصمة، اليونسكو-معهد اليونسكو للإحصاء، اليونيسف، البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
23. الأمم المتحدة (2023). خطتنا المشتركة، الموجز السياساتي 3. مشاركة الشباب بكيفية مجدية في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات. https://bahrain.un.org/sites/default/files/2023-08/our-common-agenda-policy-brief-youth-engagement-ar.pdf
24. يوشيتاكا إيواساكي (2016) دور مشاركة الشباب في التنمية الإيجابية للشباب وتنمية العدالة الاجتماعية للشباب المهمشين والمعرضين للخطر، المجلة الدولية للمراهقين والشباب، 21:3، 267-278، معرّف الغرض الرقمي: 10.1080/02673843.2015.1067893
25. اليونسكو (2023). *التقرير العالمي لرصد التعليم: التكنولوجيا في التعليم: من يضع شروط هذه الأداة؟*
26. اجتماع اليونسكو العالمي للتعليم (2023). *هل بمقدور البلدان تحمل معاييرها الوطنية الخاصة بهدف التنمية المستدامة الرابع؟ ورقة السياسات لتقرير الاجتماع العالمي للتعليم*. باريس، نيسان/أبريل 2023.
27. البنك الدولي (2023). تقرير الديون الدولية لعام 2023. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. معرّف الغرض الرقمي: 10.1596/978-1-4648-2032-8
28. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المساعدة الإنمائية الرسمية. https://stats.oecd.org/index.aspx?datasetcode=crs1#

Global Education Cooperation Mechanism
High-Level Steering Committee

unesco
منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

أبرز النقاط

تحويل التعليم لتحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع

دراسة استقصائية حول الإجراءات القطرية لتحويل التعليم

في عام 2022، استجابت قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم بشكل حاسم لحشد العمل والطموح والتضامن، إلى جانب الارتقاء بالتعليم إلى رأس جدول الأعمال السياسي. وأفضت هذه التعبئة القوية إلى تقديم 143 بلداً لبيانات التزام وطنية تُبيّن عزمها السياسي على إعادة تصوّر أنظمتها التعليمية وتحويلها.

ودعت اليونسكو، في الذكرى السنوية الأولى للقمة، الدول الأعضاء فيها إلى المشاركة في الدراسة الاستقصائية حول الإجراءات القطرية لتحويل التعليم والإبلاغ عن كيفية ترجمة التزاماتها إلى إجراءات.

تقدّم هذه الوثيقة أبرز ما جاء في «تحويل التعليم لتحقيق هدف التنمية المستدامة الرابع: تقرير عن دراسة استقصائية حول الإجراءات القطرية لتحويل التعليم». وتعرض الإجراءات التحويلية التي اتخذتها البلدان لتسريع التقدّم نحو هدف التنمية المستدامة الرابع.

ويُشدّد التقرير على ضرورة اعتماد التعليم لنهج شامل ومستمر مدى الحياة يتناول تنمية ورفاهية المتعلّمين الأفراد والمجتمع من الأمور المحورية في التحول التعليمي. ويقتضي تحويل التعليم يتطلب الإدماج والإنصاف والمساواة بين الجنسين في صميم السياسات والتدخلات. كما يتطلّب قدراً أكبر وأفضل من التمويل التعليمي والاستثمار في مهنة التعليم.

لنبق على اتصال

Education2030@unesco.org

www.unesco.org/sdg4education2030/en

تابعوا UNESCO@ و Education2030UN@ على وسائل التواصل الاجتماعي

أهداف التنمية المستدامة

4 التعليم الجيد